مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: اشكالية بناء ثقافة مشاركة في الوطن العربي
اسم الكاتب: أ.د. حسين علوان حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/118
تاريخ الاسترداد: 2026/05/11 21:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي

أ.د. حسين علوان

المقدمة

ثمة حقيقة أساسية هي أن ضرورات التحديث السياسي في الوطن العربي، لاتتبع من الحاجة للديمقراطية والمشاركة السياسية، بقدر ما تنبع من الحاجة لوضع الحلول والمعالجات لأزمة الحكم التي لازمت الدولة العربية حتى الوقت الحاضر، ولاشك أن ضرورات التحديث السياسي، ليس وليدة الوقت الحاضر. وقد جرت محاولات تحديثية عديدة، ولم تفلح كل هذه المحاولات في وضع التسوية النهائية لأزمة الحكم، كونها محاولات جزئية، لم تتناول المسببات الحقيقية للأزمة، وإنما اكتفت بمعالجات فوقية على صعيد البنية السياسية للدولة العربية . آخر هذه المحاولات إنطلقت في بداية الثمانينات من القرن الماضي، بالانعطاف الديمقراطي الذي شرعت به أغلب النخب الحاكمة العربية، إلا إنها لم تصل أعماق الأزمة، ولم تثمر إلا عن إنفتاح ديمقراطي، بدا وكأنه إجراء سياسي لإحتواء الأزمة الضاغطة عليها، وتفادي مخاطر تصاعدها، واحتمالات تحولها إلى أعمال عنيفة. لم تتوصل كل السياسات والبرامج التحديثية العربية، إلى تشخيص دقيق للأزمة من ناحية كونها، أزمة الدولة العربية، التي أنتجت ثقافة سياسية رعوية متخلفة، تحبط المشاركة السياسية ولا تشجع على الديمقراطية وتنمي الدكتاتورية وتحرض على التسلط السياسي . ومما زاد في تعقيد الأزمة رفض النخب الحاكمة العربية، مطالب القوى والأحزاب والحركات السياسية، لإعادة بناء الثقافة السياسية على أساس ديمقراطي يضمن المشاركة السياسية للمواطنين، من خلال التحول الديمقراطي المؤسسي. وعن طريق إحباط الدعوات والمساعي على هذا الصعيد، عملت النخب الحاكمة، على إعادة إنتاج أسباب الإخفاق السياسي وعوامل الأزمة السياسية . من المعروف، أن بناء ثقافة سياسية مشاركة، يساعد على تكريس الممارسة الديمقراطية وينمي المشاركة السياسية ويشجع على تكوين مؤسسات المجتمع المدني، وإن غيابها يعرقل التحول الديمقراطي ويعيق المشاركة السياسية. وتأتي هذه الدراسة، بغية تحليل أزمة الدولة العربية وأثرها في بروز إشكالية بناء ثقافة سياسية مشاركة، من خلال تناول الأسس المطلوبة لهذه الثقافة ودوافع العمل على بناؤها والأهداف المرجوة منها فضلا عن الكوابح المعرقلة لهذا البناء .

المفاهيم

بلا أدنى شك، إن للثقافة السياسية ، تأثير كبير على النظام السياسي بوجه خاص والحياة السياسية بوجه عام، إذ تدفع الأفراد والجماعات، أما باتجاه الانخراط بالنظام السياسي، أو تدفعهم باتجاه اللامبالاة والسلبية السياسية وحسب تقدير(ألموند وفيربا) إن التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية، ضروريا لتأمين إستمرار النظام السياسي، فإذا حصل التفاوت بينهما يتلكأ النظام ويتعرض حينئذ للزوال، ومع ذلك لا يكون التوافق كاملا على الدوام لعدم إمتلاك الثقافة السياسية التجانس الكامل، فالثقافة السابقة لا تقوض كليا ولا تستبدل إستبدالا كاملا بثقافة جديدة[1]. بيد أنه وبرغم غياب التوافق الكامل بين الثقافة السياسية والبنية السياسية، يستمر التوافق بينهما على أي مستوى كتعبير عن التكامل بين بنى المجتمع المختلفة. لكل نمط من الثقافة السياسية ما يقابله من البنى السياسية، أو ينمو ويتطور في ظله، ولا يمكن بناء بنية سياسية معينة خارج إطار البناء الثقافي السائد في المجتمع. ومن دون التلاؤم بين الثقافة السياسية والبنية السياسية، يتعرض النظام السياسي للخطر ويتهدد بالسقوط، والتلاؤم بينهما شرط أساسي للإستقرار السياسي . الثقافة السياسية، بصفة عامة، تمثل النمط الخاص من التوجهات نحو المسائل والموضوعات السياسية، وليست هذه التوجهات إلا محصلة إستعدادات مسبقة للتصرف السياسي، تتولد عن عوامل محددة مثل التقاليد والميراث التأريخي والدوافع والمعايير وكذلك العواطف والرموز ويمكن إجمالها بالعناصر والمكونات الآتية [2] :-

1- الجانب المعرفي مثل الإدراك أو الوعي بالنظام السياسي.

2- الجانب العاطفي كالإنطباع والتأثير .

3- الجانب التقويمي، أي الحكم على النسق السياسي .

أولا:الثقافة السياسية-

إن التركيز على بيان مظاهر النمو السياسي يعني وضع النظام السياسي في إطار تصور دينامي حركي، وليس إطار الوضع السكوني الجامد. وبرغم أن نمو النظام السياسي لا يمكن تحديده من خلال مظهر واحد، فإن معيار الثقافة السياسية [3] يمثل أحد المعايير المهمة في تأشير نمو الأنظمة السياسية من عدمه، ومن ثم تصنيفها إلى أنظمة متقدمة وأنظمة تقليدية، تدلل الثقافة السياسية برأي (روزنباوم) على التوجهات السياسية الجماهيرية عبر النظام السياسي مأخوذا بكليته[4] وإنها تتضمن المقومات الأساسية الآتية[5] :-

1- التوجهات نحو النظام السياسي .

2- التوجهات نحو الآخرين في النظام السياسي .

3- التوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته .

ويرى (لوسيان باي) وهو من أبرز المهتمين بتحليل التطورات السياسية في النظم السياسية للدول النامية، إن مؤشرات الثقافة السياسية للأمة تشتمل على عوامل عدة منها : مجال السياسة، وكيفية ارتباط أو اتصال الغايات والأساليب في السياسة، وكذلك مستويات أو معايير تقييم العمل السياسي، فضلا عن القيم الكامنة وراء التصرف السياسي[6] .تعد الثقافة السياسية بنظر (روبرت داهل) عاملا رئيسيا لتفسير التعارض السياسي، وإنها تتضمن عناصر مميزة منها[7] :-

1- توجهات حل المشكلة وهل تنحو نحو البراجماتية أم العقلانية .

2- التوجهات نحو السلوك او العمل الجمعي هل هي تعاونية ام ليست تعاونية .

3- التوجهات نحو النظام السياسي: وهل تتميز بالصدق وعمق الولاء أم غير صادقة ونافرة وتتسم باللامبالاة .

4- التوجهات نحو الآخرين : هل تتسم بالثقة أم إنها تخلو من الثقة .

تنطوي الثقافة السياسية، على موقف الأفراد من المؤسسات السياسية المكونة للنظام السياسي، أو بتعبير آخر إنها تعلق بنظرة أو كيفية تقييم هؤلاء الأفراد للمؤسسات السياسية القائمة. ومن هنا ينجم التأثيرالذي تتركه الثقافة السياسية على علاقة الأفراد والجماعات بالعملية السياسية، ففي الثقافة السياسية تتحدد طبيعة علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية، ومن ثم فإن المشاركة السياسية للأفراد والجماعات، كتعبير عن علاقة الفاعل بينهم وبين النظام السياسي والمكرسة في إطار بنية سياسية معينة، تتحدد بطبيعة الثقافة السياسية المقابلة لهذه البنية . أما التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية، فيتأتى عن كون المعتقدات المرتبطة بسلوك الحكومة في صنع القرار تمثل وجها رئيسيا من أوجه الثقافة السياسية، ولهذا فإن إختلاف أنماط السلوك الحكومي في صنع القرار السياسي، يعني وجود أنماط مختلفة من الثقافات السياسية للمجتمعات، فثقافة بعض المجتمعات تؤكد ضرورة مشاركة الأفراد في صنع السياسات والقرارات وليس مجرد الإمتثال لها، بينما تدفع الثقافة السياسية للمجتمعات الأخرى، الأفراد نحو الإهتمام بمعرفة قواعد وأساليب إعداد القرار، وإنما جعل إهتمامهم ينصب على معرفة ما يمكن أن يرتبه القرار من نفع أو ضرر لهم، كونها تنظر إليهم مجرد رعايا وليس مشاركين إيجابيين في العملية السياسية[8]. مما يعني إن مشاركة المواطنين في عملية صنع وإتخاذ القرارات السياسية وإختيار السياسات العامة، قرينة نمط معين من الثقافة السياسية دون الآخر. يركز (ألموند وفيربا) على الأبعاد الإدراكية والتأثيرية والتنظيمية للقضايا والمؤسسات السياسية، لتحديد أنماط الثقافة السياسية ، وبرأيهم هناك الثقافة السياسية المشاركة حيث تكون التوجهات إيجابية، والثقافة السياسية التابعة أو المحددة، عندما تتوافر السلبية أو سيادة علاقة الطاعة للنظام أو عندما يدرك المواطنون أنهم غير قادرين على التأثير في النظام[9]. وعليه فإن الثقافة السياسية تكشف عن التوجهات والتقييمات والأحكام التي تتشكل على ضوئها البنى السياسية وآليات العمل الي تتم بموجبها عملية صنع وإتخاذ القرارات السياسية، من ناحية إنفتاحها أم إنغلاقها أمام مشاركة الأفراد والجماعات والقوى المختلفة في إطار الأنظمة السياسية فضلا عن الحياة السياسية في الدولة .

ثانيا: ثقافة المساهمة أو المشاركة-

يقوم هذا النمط من المشاركة السياسية على أساس رابطة المواطنة التي تقود الأفراد إلى المشاركة في العملية السياسية والمساهمة الطوعية في الحياة السياسية . ففي ظل هذه الثقافة يندفع الأفراد للإنغماس في العمل السياسي والإقدام على المساهمة النشطة في الحياة السياسية بكل مستوياتها ، حتى إنهم قد يشككون بالسلطة السياسية ويعتبرونها مجرد أداة لتحقيق مصالح القائمين عليها، إذا ما إبتعدت بأية درجة عن تلبية حاجاتهم ورغباتهم [10]. الأفراد هنا، مواطنون ومشاركون نشطون إذ يمتلكون مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية ويقومون بدور فعال في الحياة السياسية ومن ثم يؤثرون بشكل كبير في النظام السياسي من خلال المساهمة في الإنتخابات وتنظيم المظاهرات وتقديم الإحتجاجات ، فضلا عن ممارسة العمل السياسي عن طريق الأحزاب الساسية أو جماعات الضغط [11]. ويميل المواطنون لأن يكونوا موجهين على نحو بين النظام السياسي ككل وللصيغ السياسية والإدارية معا، بمعنى آخر يميل الأفراد لأن يكونوا موجهين لكل من مدخلات ومخرجات النظام السياسي [12]. تسمح ثقافة المشاركة للمواطنين من ذوي الشخصية المتميزة من ممارسة التأثير الأكبر، حيث يندفعون إلى الدور الأكثر نشاطا للذات في السياسة والحكومة على الرغم من إن مشاعرهم أو تقييماتهم لمثل هذا الدور، قد تختلف أو تتفاوت من القبول إلى الرفض[13] وعلى العكس من ثقافة الخضوع، يعتقد المواطنون في ظل ثقافة المشاركة، إنهم قادرون على التحكم بمسيرة النظام بوسائل مختلفة كالإنتخابات والتظاهرات والعرائض وتنظيم الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح[14]، الأمر الذي يعكس الدور الفاعل للمواطنين في إطار النظام السياسي وقدرتهم على التأثير في عملياته المختلفة .

ثالثا: ثقافة الخضوع أو التبعية-

يرتكز هذا النمط من الثقافة السياسية، إلى علاقة التبعية، التي تدفع الأفراد إلى اللامبالاة والإغتراب وعدم الشعور بالمسؤولية، حيث ينظر الأفراد إلى النظام السياسي على إنه نظام أبوي يتعهدهم ويتولاهم وينوب عنهم في اي شئ [15]. تجعل ثقافة الخضوع، الأفراد مجرد رعايا تابعين ويكون النظام السياسي أبويا يتعهده من دون أي مشاركة إيجابية من جانبهم في أعماله وقراراته . إذ تتحكم علاقة التبعية بين الأفراد والنظام السياسي، حيث يبدي الأفراد ترددا عاليا من التوجهات نحو النظام السياسي وبشكل خاص نحو مخرجاته، في حين تكون توجهاتهم نحو مدخلات النظام ونحو الذات كمشارك فعال ضعيفة جدا[16] فالفرد يكون واعيا على نحو تام بالنظام السياسي وما يصدر عنه من أعمال قد يحبها أو قد يكرهها، ولكن ليس له إلا شعور ضئيل التطور بالمؤسسات التي تأخذ على عاتقها تحقيق المطالب الإجتماعية وكذلك شعور مجرد بفعاليته السياسية شخصيا [17]. أما العلاقة بين الأفراد والنظام السياسي، فتكون ساكنة أو سلبية على الرغم من وجود شكل محدد من التنافس الذي يكون ملائما لثقافة الخضوع، فالخاضع يكون مدركا للسلطة الحكومية، ويكون منجذبا بقوة اتجاهها وربما التباهي بها، وقد يكون غير منجذب نحوها ويقيمها بوصفها غير شرعية، ولكن علاقته بالنظام ومخرجاته تستمر في إطارها الساكن والجامد [18]. ففي ظل هذه الثقافة يعترف الأفراد بوجود النظام السياسي ولكنهم يظلون منفعلين تجاهه ويظل غريبا عنهم بشكل ما، فهم ينتظرون منه خدمات، ويخشون متطلباته الفادحة، ولكن من دون التفكير بالقدرة على تغيير مسيرة عمله بشكل ملموس[19]، مما يؤشر غياب أي دور للأفراد في النظام السياسي بمختلف عملياته.

<u>الأسس</u> : الدولة العربية نشأت أصلا عن عملية التجزئة السياسية التي تعرض لها الوطن العربي، بفعل المشروع الأستعماري الغربي، وتحت تأثير هذه النشأة الفوقية، تولدت إشكالية علاقة الدولة العربية بالمجتمع الذي تولت مسؤولية الحكم في إطاره. فأساس هذه الإشكالية، إنما يكمن في أن هذه الدولة لم تنشأ كنتيجة لنضوج العلاقات والبنى الإجتماعية وتطورها لتكون الدولة ثمرة عقد إجتماعي حقيقي. إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع، الناجمة عن النشأة غير الطبيعية للدولة العربية، كانت وما زالت السبب الرئيسي والمباشر لأزمة الحكم الغالبة على الحياة السياسية العربية منذ قيام الدولة وحتى الوقت الحاضر، والتي تتجسد في حالة الصدام والمواجهة المستمرة بين سلطة الحكم والقوى والفئات والشرائح الأجتماعية المناهضة لهذه القوى وسلطتها السياسية، ضمن إطار المجتمع

العربي من جهة أخرى . أزمة الحكم، التي تهيمن على قرارات وسياسات وكذلك آليات ومسارات تطور الدولة العربية ذاتها، تجد صداها الواسع في إطار الثقافة السياسية العربية، وتتجلى بشكلها الواضح في التباين الفاضح بين الخطاب السياسي العربي الرسمي، وبين الخطاب السياسي العربي الشعبي. فكلا الخطابين يأخذ منحى يقاطع مع الآخر بوتيرة متصاعدة، في التعاطي مع إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع . خطاب الدولة (الرسمي)، يعمد إلى التغطية على هذه الإشكالية وطمس معالمها ، بتقديم الدولة والمجتمع على انهما كتلة إجتماعية متجانسة، وإظهار الدولة كممثلة للقوى والفئات الإجتماعية المختلفة والتعبير عن مصالحها جميعا، والابتعاد عن المصالح الفئوية الجزئية الضيقة، بينما يعمد خطاب المجتمع (الشعبي) إلى تشخيص هذه الإشكالية والكشف عن مظاهرها، بالتشكيك بتمثيل الدولة لمختلف الفئات الإجتماعية ومصالحها، والتأكيد على تعبير الدولة عن مصالح قوى السلطة والفئات المتحالفة معها، والانطلاق نحو المناداة بضرورة الإعتراف بالتعددية الإجتماعية والإقرار بحتمية الإنفتاح نحوها، وكسر هيمنة قوى وفئات متحالفة مصلحيا على السلطة واحتكارها، ومن ثم المطالبة بمشاركة مختلف القوى في عملية الحكم . الثقافة السياسية العربية، التي تأثرت كثيرا بأزمة الحكم السائدة في الدولة العربية، تعيش اليوم مأزق حقيقي، فالمؤثرات الجوهرية لهذه الأزمة لم تقف عند مستوى التصورات والأحكام التي تنطوي عليها هذه الثقافة، وإنما تجذرت على مستوى الحلول والمعالجات التي تقدمها للأزمة أيضا .الخطاب السياسي الرسمي الذي تغذى بالمبادئ والمفاهيم الديمقراطية، أنتج مشاريع للإصلاح تدلل عن عدم إستيعاب هذا الخطاب لمختلف مبادئ وأبعاد الحداثة السياسية في العملية السياسية الليبرالية[20]، أما الخطاب السياسي الشعبي، فقد تبنى تصورات متقدمة للديمقراطية على صعيد الفكر والممارسة ، حيث دافع عن الديمقراطية كإختيار وطموح شعبي، مما يعكس درجة من التطور في المنظور السياسي لليبرالية[21]، وهذا التباين العميق بين الخطابين، في حين يكشف عن حالة عدم التجانس ضمن الثقافة السياسية العربية، يعبر عن حقيقة المأزق الذي يكتنفها، جزاء أزمة الحكم وإنعكاساتها على النواحي المختلفة، الاجتماعية والسياسية والثقافية. المجتمع العربي شهد بلا أدنى شك، تغييرات جوهرية رغم وجود الدولة التسلطية القمعية ونفوذها الواسع على حركة العلاقات والبنى الاجتماعية، وتطورات عميقة جعلته مختلفا نوعا ما عن وضعه السابق. ومن المفروض أن تستتبع التغييرات الإجتماعية تغييرات متماثلة على الصعد الأخرى ولا سيما السياسية والثقافية. بيد أنه ورغم الدعوات المتعددة للتغيير التي إنطلقت من قوى وجماعات وحركات وأحزاب وتيارات سياسية تطالب بالتغيير المؤسسي الديمقراطي، وكذلك الضغوط والتشنجات والتوترات الناجمة عن التزايد المستمر للقوى والجماعات والفئات الراغبة بدخول الحياة السياسية، بقيت البنى السياسية العربية على حالها، وحافظ الخطاب السياسي العربي الرسمي على مضمونه السابق، فقد تمسكت النخب السياسية العربية الحاكمة، بخياراتها السياسية، ورفضت إدخال أو إجراء تغييرات على البنى والنظم السياسية القائمة. لم يتغير الطابع الديماغوجي للخطاب السياسي العربي الرسمي ومازال ديمقراطيا في منطوقه يتعاطى المبادئ والمفاهيم والآليات الديمقراطية المعروفة، ولكنه يتجاهل الفئوية التي تأسست الدولة العربية على أساسها وإستمرت في سياقها في مضمونه[22]، وعلى الرغم من إنتاج هذا الخطاب لأيديولوجية ليبرالية، فإنه لا يخفى السعي لإجتذاب وإستقطاب قوى وفئات المجتمع التي تقف في مواقع المعارضة، في سياق عملية سياسية ديمقراطية في الظاهر، لكن من غير أن تنفي هيمنة قوى السلطة والحكم على صعيد الممارسة السياسية . مثل هذا التوجه، شكل العلامة المميزة لسياسة الإنفتاح الديمقراطي التي شهدتها معظم الدول العربية منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، والتي لم تسفر عن تحول ديمقراطي حقيقي، ينقل البنية السياسية العربية إلى مستوى البنية الديمقراطية القائمة على المشاركة السياسية الواسعة. تتم معطيات الواقع السياسي العربي، عن حقيقة جوهرية، هي إن الدولة بنشأتها المصطنعة وبنيتها السياسية وأدوات وآليات عملها ضمن المجتمع، هي المصدر المباشر لأزمة الحكم وإنعكاساتها المباشرة على الثقافة السياسية العربية . ومن هنا بات تحديث الدولة العربية وموقعها ضمن التشكيلة الإجتماعية وبنيتها السياسية ودور القوى المتنفذة في إطارها وعلاقتها بالقوى الأخرى الفاعلة على ساحة العمل السياسي فضلا عن تحديث دور الدولة ضمن التشكيلة

الإجتماعية وأثرها في تحديث العلاقات والبنى الإجتماعية ضرورة أكثر منها خيار. ولا شك، أن تحديث الدولة العربية، إذ يعني العدول عن مبادئ وأصول وآليات ديمقراطية، يطال بالتحديث قضايا ومسائل جوهرية ضمن البنيتين الإجتماعية والسياسية والعلاقة بينهما، مما يقود إلى إنضاج ثقافة سياسية تستند إلى أسس ديمقراطية حقيقية، وتمثل قاعدة لحياة سياسية عربية حديـــــثة ومعاصرة .

أولا: الوحدة من خلال التعددية-

الدولة العربية إنما أسست بقصد إجهاض مشروع الدولة القومية، في سياق المشروع الإستعماري الغربي في الوطن العربي، ولهذا ماكان بالإمكان تأسيسها على أسس قومية، وإنما بالارتكاز على البنى والجماعات ما دون القومية، بالعودة إلى الجماعات الأولية والعلاقات التقليدية، القبلية والدينية والطائفية، من أجل الإدعاء بشرعية النشأة والوجود. فلم تتأسس الدولة العربية على أساس تدمير البنى والعلاقات التقليدية ، ومن ثم بلورتها على أسس توحيدية شاملة تتجاوز الجماعات الأولية وتعلو عليها . وبقدر ما كان الهدف من تأسيسها التغلب على الانتماء القومي أو إضعافه على أقل تقدير، ارتكزت هذه الدولة على الجماعات الفرعية الضيقة، فكانت بالنتيجة دولة فئوية عصبوية. ويعود الطابع العصبوي لهذه الدولة أساسا إلى الطبيعة الإستعمارية لنشأتها. فعلى رأي (عبد الإله بلقزيز) إن معظم الدول التي قامت –عقب إنهيار الإمبراطورية العثمانية – في المشرق العربي أو التي قامت – بعد الإنسحاب البريطاني من شرق قناة السويس – في الخليج العربي، نشأت على قاعدة تمكين عصبيات محلية طائفية أو قبلية أو عشائرية، من كيان سياسي تتوسع به حدود سيطرتها الإجتماعية والسياسية إلى نطاق جغرافي يفيض عن حدودها البشرية، أي على نحو تتجاوز فيه الجغرافيا السياسية مجال الجغرافيا البشرية، فقد جزأت العملية الإستعمارية أوطانا تأريخية كانت قائمة مثل سوريا أو ألغت أخرى مثل فلسطين، ووسعت من حجم القبيلة، أو التجمع القبلي لتصبح دويلة، حتى غدت ظاهرة الدويلات، مرتكز التسوية الإستعمارية بين بنية الدولة – الأمة وبنية القبيلة[23]. وبذلك حلت القبيلة محل الأمة والدويلة محل الدولة، مما يعني نفيا للترابط العضوي بين القومية والدولة، وتشويها حقيقيا للأطر الحديثة للحياة السياسية. وبحكم النشأة الاستعمارية، فإن هذه الدولة ولدت من دون إمتلاكها لمقومات الولادة الطبيعية مما استدعى بالضرورة تهيئة أرضية إجتماعية وسياسية تتلائم مع ظروف هذه الدولة. فقد احتاجت كثير من هذه الدول الناشئة على رأي (عبد الإله بلقزيز) إلى إجراء تسويات قبلية وطائفية عديدة حتى يستقر كيان سياسي تتفق عليه مجموع العصبيات التي يتشكل منها مجاله الجغرافي المتقطع مثلما صمم النظام السياسي فيها ليتجاوب مع هذا التركيب وليعبر عن مستوى التوازن في القوى بين القبائل والعشائر والطوائف والمذاهب، لينشأ ويستقر النظام السياسي على أسس قبلية أو عائلية أو طائفية معبرا عن مصالح المشايخ والزعماء والأكليروس الطائفي، ومحبذا جمهور عصبيته للدفاع (المقدس) عن تلك المصالح بحسبانها في خطابه، مصالح عامة للعصبية بل وللمجتمع برمته [24]، وعليه فإن لإقامة الدولة، تطلب الأمر إجراء ترتيب أو تكييف معين للبنية الإجتماعية التقليدية وخلق بنية سياسية هدفها الأساس حماية نمط العلاقات بين العصبيات الذي أدخل على هذه البنية ولاسيما علاقات التوازن التي فرضتها الدولة بوصفها عصبية شأنها شأن العصبيات الأخرى . نشأت الدولة العربية على أساس عصبوي وواصلت ممارسة السلطة في سياق التوازنات العصبوية وليس كممثلة لعموم المجتمع، وأية سلطة عربية تمسك بالدولة وتهيمن على المجتمع المدني، ثم لا تتصرف كسلطة وطنية للجميع بلا استثناء، بغض النظر عن جذورها وجذورهم التأريخية القديمة، برأي (محمد جابر الأنصاري) فإنها تعمل في الواقع على تحويل نفسها إلى عصبية أخرى بين البنى العصبوية القائمة وليس حكما بينها ، فتفقد بالتالي دورها المدني والوطني الجامع للشمل، وتحرض العصبيات الأخرى، ضمنا، على الحلول محلها في صراع مفتوح بين جميع العصبيات من حاكمة ومحكومة، وتختزل نفسها من قيادة للوطن والدولة إلى (فصيل) يتنازع مع العصائب الأخرى ويحرضها على الإنقضاض عليه[25]، والدولة العربية بقدر ما تصرفت كعصبية، استفزت العصبيات الأخرى ودفعتها نحو مزيد من التمسك بالخصوصية الذاتية والكيان الذاتي ليس في مواجهة العصبيات بعضها البعض، وإنما في مواجهة الدولة كعصبية، مما قاد إلى مستوى مرتفع من التقوقع والإنغلاق وبالتالي إلى حالة من

الصراع المفتوح . ولا شك أن عجز الدولة العربية عن تجاوز الجذور التأريخية – العصبوية لنشأتها الخاصة، قد أعاق أي مشروع لبناء إجماع وطني بين الجماعات التي يضمها إقليمها الجغرافي . لقد تصرفت الدولة كعصبية مضافة إلى العصبيات الموجودة على العكس من دورها المفترض كممثلة للجميع، وهذا ما أوقعها في أزمة مع مجتمعها . فمرجع هذه الأزمة هو قيام الدولة من ناحية بالتعبير الأمين عن المصالح المباشرة لفئة محددة من المجتمع مع قيامها بخلق وهم سياسي يدعي تعبيرها عن مصلحة عامة وفكرة جامعة، فكانت النتيجة تحول قوى الإختلاف داخل الدولة إلى قوى مصادمة ومقاومة[26]، وبحسب ذلك أصبحت الدولة عصبية في مواجهة العصبيات الأخرى، وبدلا من العمل على تحقيق الإجماع الوطني، عملت على إستنهاض العصبيات المتعددة، وهذا التكوين العصبوي يدلل على تدهور الدولة العربية وتحللها . إن تكريس عصبوية الدولة بقدر ما يشير إلى فقدان الدولة لطابعها كممثل حقيقي للقوى الإجتماعية المتجددة، دفع الصراع الإجتماعي لأن يأخذ طابع الصراع العصبوي على صعيد المجتمع المدني برأي (برهان غليون) حيث عملت القوى التي لم تجد التعبير عن نفسها في الدولة، إلى خلق دولها الذاتية ، فتحول الصراع الإجتماعي من صراع قومي بين المراتب الإجتماعية إلى صراع عصبوي بين الطوائف والقبائل والعشائر والمناطق والأقاليم المختلفة[27] وظهرت الدولة عاجزة كليا عن الرد على حاجات تطور المجتمع، وأصبحت عصبية جديدة مضافة إلى العصبيات الأخرى، وليس مؤسسة جامعة وبديلة عن كل العصبيات، فقد احتفظت العصبيات بدولها الذاتية أي بمنابع السلطة التقليدية المهددة والمنافسة للدولة، وتحولت العصبيات المتعددة إلى عصبويات تعكس التفتت والتشرذم الإجتماعي وتكرسه[28]، فالدولة مجرد سلطة مضافة إلى سلطة العصبيات، وليس لبنيتها السياسية أية قيمة جوهرية فلم تشكل على الإطلاق إطارا جماعيا، ولم تستطع بناء الإطار الفكري والسياسي والإداري الذي يوحد الجماعات وإنما ظلت بمثابة نفي كل وجود فعلي للدولة ، وإحلال للتسوية القبلية بين العصبويات محل الحلول الوطنية، ولا تعني أكثر من تجاور عصبويات لها سلطتها الخاصة، وليس تجاوز للسلطات العصبوية بإتجاه الوصول إلى سلطة قومية تخنق التشرذم في الوحدة وتغذي الوحدة بالإختلاف السياسي [29]، وكل ذلك يعكس، فشل الدولة العربية عن التقدم بإتجاه بناء بنى وعلاقات وتكريس قواعد وآليات وتقاليد الدولة الحديثة، الذي أعاد التشكيك بشرعيتها وزاد عليه القدرة على الطعن بها ، فأصبحت الدولة عامل تفرقة في المجتمع على النقيض مما هو مطلوب منها، أن تكون أداة توحيد وإندماج بين الجماعات المختلفة .

ثانيا: انفصال الدولة عن المجتمع-

الدولة العربية، لم تأت في سياق تطور تأريخي للبنى والعلاقات التقليدية السائدة في المجتمع، وبلوغها درجة من النضج، حتمت قيام الدولة لإستثمار المعطيات الإيجابية لهذا التطور، وإنما جاءت بفعل عملية خلق مصطنعة قامت بها القوى الاستعمارية. وقد تمت هذه العملية عبر دفع العصبيات التقليدية (القبلية والطائفية) إلى تأسيس دول وبناء أنظمة سياسية قبلية وعائلية وعشائرية، فولدت الدولة لصيقة بالعصبيات. وعلى الرغم من بناء الدولة جهازا قويا، لم تتخلى عن إرتباطها العصبوي، استمرت في ممارسة السلطة على أساسه، حيث غدت عصبية بين العصبيات المتعددة، الأمر الذي أفقدها القدرة على الإنفصال وإمتلاك أية درجة من الاستقلال بعيدا عن العصبيات ونفوذها. جاءت الدولة العربية، لتكريس التجزئة السياسية للمجتمع العربي، عن طريق تأسيس كيانات سياسية مجتزأة، فالدولة العربية المعاصرة برأي (عبد الإله بلقزيز)، خرجت إلى الوجود بعملية قيصرية خارجية، ولم تنشأ في محيطها الإجتماعي نشأة طبيعية ، وإنما بفعل العملية الإستعمارية العنيفة التي تعرض لها الكيان العربي، وأوجدت الأسباب لتكون وتطور نموذج للدولة لم تكن له نظائر في التأريخ السياسي العربي الماضي، لأن الدولة التي عرفتها المجتمعات العربية، بعد الجلاء العسكري لقوات الإحتلال الإستعماري وتحقيق (الإستقلال السياسي) أي ما أصبح يعرف بـ (دولة الإستقلال) أو (الدولة الوطنية)، هي وريثة دولة الإحتلال في الطبيعة، وثمرة لزراعة خارجية، وليست نتيجة طبيعية لتفكك بنى النظام السياسي السلطاني التقليدي، أو تجاوزا تاريخيا لبنى العصبية المحلية ومؤسساتها شبه السياسية، والنخب التي تسلمت هذه الدولة وإدارات السياسة العامة

هي في معظمها، انفصلت عن محيطها الإجتماعي ثقافيا وقيميّا [30] إنها ـ أي الدولة ـ عبارة عن كيان سياسي وجد بفعل إرادة خارجية فرضت نفسها على الواقع العربي كونها قوة إحتلال استعماري. لقد خرجت الدولة العربية من رحم الظاهرة الإستعمارية وحملت معها تشوهات الولادة القيصرية التي ولد عبرها. وفي ظل هذه التشوهات الهيكلية بنظر (عبد الإله بلقزيز)، كانت الدولة المستوردة والإغترابية إياها تجد نفسها مدفوعة دفعا إلى أن تلعب دورا (تأريخيا) و(خلاصيا) يتحدد بإنجاز التقدم والقضاء على التأخر ببرامج من التحديث المادي على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، كما تجد نفسها ، في ظل هذه المحاولة السيزيقية الصعبة والتي إنتهت إلى الإخفاق في مواجهة مجتمع يقاوم تلك المهمة، حتى صار كل إمعان منها في تكريس حداثتها المستوردة إمعانا في إستنفار حاسة الإعتراض وإستنهاض طاقة الرفض لدى جمهور رأى في النظام السياسي للنخب الحاكمة إنتحارا ثقافيا وحضاريا للمجتمع، وفي وظيفة التحديث عنفا ماديا قسريا ضد نظمه الثقافية والقيمية الذاتية [31]. وفي هذا السياق فإن التشوهات الهيكلية في الوقت الذي عكست حالة إغتراب الدولة عن المجتمع العربي، كانت السبب المباشر لحالة الإخفاق السياسي الذي لازمها في تحقيق أي من البرامج التحديثية الموكول إليها إنجازها، وأثار ضدها قوى الرفض والمقاومة منذ وقت مبكر. نشأت الدولة العربية، نشأة فوقية، وليست نتاجا طبيعيا لمعطيات البنية الإجتماعية وإستثمارا لها، ولم تكن إمتدادا أصيلا للتجربة السياسية العربية التاريخية أو إفرازا حقيقيا لها . فمن الناحية الاجتماعية، لم يكن ظهور الدولة برأي (وضاح شرارة) نتاجا لتفاعل التناقضات الإجتماعية وتطورها في صورة تجميعية جديدة، بل كان ظهورا مصطنعا وهامشيا، بمعنى إن هذه الدولة ولدت بنمط سلطتها (الخارجية) وطاقمها وأجهزتها ومثقفيها هامشية بالمعنى الحرفي ولم تنجح في كسر هامشيتها حتى في أوج سلطتها، عندما بدا إنها أمسكت في قبضتها مقاليد الحكم والتنظيم السياسي ووسائل الإنتاج الرئيسية الرسمية [32]، ومن الناحية السياسية، فقد قام مشروع الدولة القدرية أصلا، برأي (الأنصاري) لسد فراغ سياسي وسلطوي ومؤسساتي وإداري بيروقراطي ولم تكن هناك غير الزعامات المحلية التقليدية المشخصة وبقايا التركة البيروقراطية العثمانية في بعض الحالات، دون وجود ركائز تذكر لدولة فاعلة، حيث باشرت الدولة بإقامة حكومتها وإدارتها وجيشها قبل أن تنتقل إلى ترسيخ مؤسساتها الأخرى من مجالس وهيئات وتنظيمات ، بمعنى إنها بدأت بالحكومة (السلطة) قبل الدولة حيث ما زالت عملية تأسيس الدولة مستمرة بدرجة أو بأخرى بين أقطار سبقت تأريخيا وأخرى لحقت بها مؤخرا[33]، أما من الناحية المؤسساتية ورثت دولة الاستقلال بعض مؤسسات العهد الاستعماري فالدولة بمؤسساتها القانونية والسياسية برأي (علي الدين هلال) لم تأت خالصة نتيجة تطور داخلي طبيعي، ولكنها في الأغلب الأعم جاءت مفروضة أو مقتبسة عن أصل أجنبي، وفي كثير من الأحيان، صاحب تكوين الدولة إستخدام القوة من جانب القوى الإستعمارية المحتلة، وحتى أبان مراحل النضال الوطني ضد الاستعمار، وفي سبيل التحرر والإستقلال الوطني، فإن كثيرا من مؤسسات الدولة وتنظيماتها ورموزها تم الإحفاظ بها دون تغيير يذكر بعد الاستقلال[34]. كما أبقت على بعض الأجهزة عن النظام التقليدي وطورتها، فمنذ صبيحة الإستقلال السياسي كما يرى (مجدي حماد) هناك بالفعل الجهاز الإداري في كل الأقطار العربية كنواة مؤسسية لبناء (الدولة الوطنية) في العقود التي تلت ذلك، وكان جهازا (هجينا) يحمل بصمات المجتمع التقليدي وملامح الإصلاحات الحديثة معا، وتواصلت عملية بناء مؤسسات الدولة الحديثة، من جيش، وجهاز أمن داخلي وهو أول ما حرصت عليه السلطات الحاكمة لتكريس مؤسسات السيادة [35] ، ففي مواجهة قوى الرفض والمعارضة عمدت الدولة العربية إلى تحصين نفسها بعدد من الأجهزة ذات الطبيعة القسرية والقمعية . إلا إن قوة هذا الجهاز لم تسند شرعيتها، فعلى رأي (عبد الله العروي) إن لهذه الدولة جهازها القوي والمتطور، بل هو الأكثر تطورا، بقي وجودها كدولة بالمعنى الصحيح في كثير من الكيانات العربية وحتى الكبيرة منها ، موضع شك وتساؤل[36]، فمنذ البداية وجدت الدولة العربية نفسها أمام موقف الرفض لوجودها والطعن بشرعية نشأها من جانب القوى الإجتماعية المختلفة. اعتبارات النشأة الخاصة ومعطيات الطبيعة العصبوية للدولة العربية، لها انعكاساتها الواضحة على علاقاتها بمحيطها الاجتماعي، فقد تركتها عاجزة عن تحقيق إنفصالها عن مجتمعها

لكي توفر لنفسها القدرة على العلو فوق المجتمع وتنصب نفسها حكما بين القوى الإجتماعية في الصراع الإجتماعي . ويتأتى هذا العجز، كما يرى (الأيوبي) عن إستواء هذه الدولة بنية سياسية تضطلع بالسلطة فيها فئة لا تنفك وهي في السلطة عن تمثيل المجتمع الذي تنتمي إليه، تمثيلا حرفيا، حيث التربع في سدة الحكم والسلطة لا يخرج الفئات الحاكمة من فئويتها، بل يفاقم هذه الفئوية ويغذيها بالموارد التي يضعها الحكم المركزي بين يدي مالكه، فتتحول مرافق السلطة إلى أدوات لدعم مصالح الفئة المستولية الضيقة والمباشرة، وتنظم الحياة السياسية على وجه يحول دون الطعن في هذا التحول أو الإحتجاج عليه[37]، ورغم هذا الفساد الهيكلي، استمرت الدولة العربية تشرع وتنظم وتقر وتوجه وتنتج وتستثمر معمقة الفوارق بين طاقمها وبين سائر المجتمع ومميزة لفئة إجتماعية معينة من فئات المجتمع تضع بين يديها مقاليد السلطة والإنتاج ومقاليد القرار الذي ينظمها ويوزعها [38] ولم تحمل هذه السلبية الوظيفية الدولة على تغيير نهجها السياسي، فمع ما ينم عنه هذا الوضع من إنقسام إجتماعي عميق ، فإنه لايصل إلى حد الطعن في وحدة الدولة والمجتمع التي تفترضها الدولة أو تدعيها، لأن الوهم راسخ في وجود دولة عضوية لا تعدو أن تشكل إنبثاقا خالصا عن المجتمع، فهذه الدولة بمختلف أشكالها عاجزة عن الإعتراف بإنفصالها عن المجتمع وعن تصور تمثيلها المفترض لنصاب القانون العام بما هو حد ينظم العلاقة بين التجمعات المتباينة والمتناحرة أحيانا، التي يتألف منها المجتمع [39] والمشكلة هنا إن الدولة العربية تدعي تمثيلها لعموم المجتمع، ولا تستطيع إخفاء أو إنكار إنحيازها الفئوي جراء دخولها كطرف سياسي في الصراعات الاجتماعية، وهو ما عطل قدرتها على أن تكون قوة تعلو على المجتمع، لكي تؤسس القواعد اللازمة لتنظيم الصراع السياسي معترف بها من قبل جميع القوى والفئات والجماعات التي تمثلها على الحلبة السياسية وبالتالي فتح المجال أمام موجات عنيفة من الصراع السياسي وتصاعد مستويات ظاهرة عدم الإستقرار السياسي الغالبة عليها. حالة الانفصام الغالبة على علاقة الدولة العربية بقوى المجتمع والتي تتمثل بمعارضة هذه القوى وعدم تاييدها ومساندتها ، دفعت هذه الدولة للبحث عن قوى ومنظمات تصنعها بنفسها بدلا عن القوى والمنظمات المعارضة لها. فإزاء تمنع المجتمع أوسلبيته في تأييد الدولة، كما يرى (وضاح شرارة) تعمد هذه الدولة إلى بناء قشرة إجتماعية بديلة تحلها محل المجتمع وتكل إليها تمثيل المجتمع الغائب والمنسحب في قوقعته فتؤلف نقابات (تمثل) العمال والفلاحين كما تشاء الدولة تمثيلهم، وتعين هيئات مهنية تضع على رأسها أفراد لا يختلفون عن الموظفين في شئ، وتنشئ صحافة ذليلة تضيف إلى أبواق الحكم بوقا مكتوبا، وتبث في مختلف المؤسسات الأهلية من إقتصادية وثقافية وعائلية ودينية أزلامها وعيونها وأرصادها، فيكتمل تمثيل الدولة الإجتماعي وتمثل للعيان وحدة الدولة والمجتمع التي لا تعدو أن تكون غير وحدة الشئ وصورته في المرآة، فالمجتمع الذي تعلن الدولة وحدتها معه قشرة كاذبة لا تمثل سوى ظل الدولة على سطح المجتمع، فهو مجتمع بديل صنعته الدولة على مثالها وصورتها [40] والمشكلة تكمن بنظر (شرارة) في إن الدولة العربية، منسلخة شأنها شأن أي دولة عن المجتمع من حيث المبدأ، ولكن انسلاخها ولأسباب تاريخية يجعلها أو ينصبها في موقع يعلو المجتمع بكثير، كون هذا الإنسلاخ لا يأخذ شكل الإستقلال النسبي وإنما مجرد إرتفاع وتعالي عن المجتمع، كون الدولة تعبر بصورة مباشرة وضيقة عن مصالح فئة أو فئات إجتماعية معينة ولا تتجاوزها إلى مجموع المصالح العامة العليا المتصورة وبخاصة في الأجل الطويل [41] وبرغم هذا، فإن هذه الدولة برأي (شرارة) ليست فجة أو قائمة على العنف وحده، فانطلاقا من علمها بأنها لا تمثل تعبيرا حقيقيا عن المجتمع، فإنها تتجه إلى خلق قشرة مجتمعية جديدة على صورتها، أي متمشية مع أغراضها، فتسد الطريق على أية فئات إجتماعية أخرى تسعى إلى الحكم طبقا لتصور أو برنامج مخالف، فلا يعود أمام هذه الفئات إذا أرادت التأثير على مقدرات الأمور، إلا أن تستولي على أداة الحكم مباشرة [42]. وبهذا الموقف لا تستدعي الدولة بنظر (شرارة)، مجتمعا متجانسا، أو تؤلب أكثرية شعبية أو سياسية قادرة على تقديم برنامج مختلف يؤهلها لتسلم زمام الحكم، وإنما تستدعي كتلا إجتماعية متنافرة يستحيل عليها تشكيل جبهة معارضة، وتكون الإطاحة بالحكم القائم والإستيلاء على إمتيازاته وإنهاء طاقمه سياسيا هي غاية ما يطمح إليه بعضها لأن الحكم القائم لا يسمح بتشكيل معارضة مهما كانت جزئية أو إدعت

الجزئية[43]، وسلبية هذا الوضع إنه يجعل الدولة بؤرة الصراع السياسي، فالاستيلاء على سلطة الدولة من قبل القوى المعارضة والمنافسة يعود عليها بالمنافع والإمتيازات حيث تجمع بين مراكز القوى السياسية وبين مكونات القوة الإجتماعية المتأتية عن العصبية التي تمثلها أو تتحالف معها، إذا كان بالإمكان التوصل إلى تحالفات أو تكتلات أو محاور في مواجهة العصبية التي كانت تهيمن على سلطة الدولة. ولا شك إن عدم حياد الدولة العربية في الصراع الإجتماعي بين القوى الإجتماعية ولا سيما الفاعلة منها، وانحيازها الفئوي جراء طبيعة نشأتها العصبوية، وعدم تمكنها من تحقيق إنفكاكا ولو نسبيا عن القوى الإجتماعية والصراع بينها، قد أفقد هذه الدولة القدرة على كسب الشرعية. ولعل دخول الدولة كعصبية في الصراع الإجتماعي بالضد من العصبيات الأخرى، وعدم إحجامها عنه كما هو مفترض، يمثل إلى حد بعيد، السبب الحقيقي وراء أزمة الشرعية التي تعاني منها الدولة العربية، أو كما يرى (شرارة) إن مرجع هذه الأزمة يعود إلى عدم إمتلاك هذه الدولة للقدر الكافي من الإستقلالية النسبية عن القوى الإجتماعية القائمة[44] فالتزام الدولة بالتعبير الحقيقي عن المصالح الفئوية العصبوية الضيقة، حرض العصبيات الأخرى على إتخاذ موقف المعارضة لها والمقاومة ضدها. أما الحل الذي يقدمه (شرارة) لتجاوز هذه الأزمة الخانقة، هو بإقامة الفواصل بين الدولة والقوى الإجتماعية كونها – أي الفواصل – تمثل شروط تحقيق حياة إجتماعية وثقافية وسياسية حرة، لأن ذوبان الدولة في المجتمع يفوت عليه إمكانية مراقبتها والحد من تسلطها ، بينما الفاصل بين الدولة والمجتمع شرطا حيويا لعرض الدولة أمام الأنظار ولإخضاعها لأحكام هذه الأنظار[45]. ومن هنا فإن إنسحاب الدولة العربية من الصراع بين القوى الإجتماعية لا يعود عليها بالإستقلال عن هذه القوى فحسب، وإنما يمنحها قدرا كافيا من الهيبة والإحترام من جانب القوى الإجتماعية مما يؤهلها للعب دور الحكم في الصراع الإجتماعي .

ثالثا: التعددية في إطار الوحدة-

ولدت الدولة العربية على أساس فئوي عصبوي جراء إستنادها إلى الجماعات الأولية التقليدية ما دون القومية . وبحكم النشأة الفوقية وبسبب من طبيعة المجتمع العصبوي المغلقة القائمة على الخصوصيات الذاتية والكيان الذاتي ، فإن الدولة وجدت نفسها عصبية في مواجهة العصبيات الأخرى، ولم تتمكن من إنضاج إجماع وطني يستند إلى قواعد سياسية وثقافية، حيث واصلت نهجها العصبوي بإعلاء شأن ثقافتها الخاصة وفرضها بوصفها ثقافة المجتمع ككل ، مما دفع العصبيات الأخرى من أجل حماية نفسها وترصين دفاعها عن خصوصياتها إلى التمسك الصارم بقيمها الثقافية المرتكزة إلى المعطيات والإعتبارات العصبوية الفئوية الذاتية. لا يشترط لتكوين جماعة وطنية لها خصائصها المتميزة، التجانس التام ضمن المجتمع، ومن النادر وجود جماعة وطنية متماثلة قوميا وقبليا ودينيا وطائفيا، والإجماع الوطني تصنعه الدولة أصلا. ومن أول وأخطر أدوار الدولة العربية برأي (الأيوبي) دور التوحيد، أي لم شتات مجتمع متنافر في مؤسساته وفئاته وثقافته [46]، عن طريق خلق الإندماج الوطني بين الفئات والجماعات المتعددة، بتنمية شعور وطني بينها، يقر بوجود هذه الجماعات ولا يتنكر لها، ويؤلف بينها على أساس الإنتماء الوطني الشامل. فالإجماع الوطني لا يتم عبر تدمير الخصوصيات الذاتية، وإنما عبر خلق خصوصية مشتركة تفوق أو تعلو على كل الخصوصيات الذاتية أو تتقدم عليها. إن خلق الإجماع الوطني، لا يعني إلغاء الإنتماءات الفرعية أو القضاء على الجماعات الفرعية، وإنما التقريب بينها والتوافق على حس وطني، يحتوي كل هذه الإنتماءات ويستوعب الجماعات المتعددة، في إطار الوحدة الوطنية التي تنطوي على الجماعات المختلفة وتعترف بوجودها، تحت صيغة الإجماع الوطني الثقافي والسياسي. ومن هنا يرى (بلقزيز) إن قيام دولة وطنية حديثة في البلاد العربية، رهن بقيام هذا الإجماع الوطني السياسي والمدني الحديث [47]. ومن دون هذا الإجماع الوطني لا يمكن تصور قيام جماعة وطنية، على إن الإجماع الوطني لا يمكن أن يتحقق من دون الدور الفعال للدولة، لأن الإجماع الوطني لا ينشأ من عدم مطلق، بل يأتي ثمرة تطور إجتماعي وسياسي تلعب فيه الدولة دورا تأريخيا مركزيا، ويمتنع في غياب هذه الجدلية وعي القوانين التي تصنع حركة تكون الدولة والمجتمع وتطورهما على السواء[48] وقدرة الدولة على خلق الإجماع الوطني، بمعنى تنمية التجانس السياسي والثقافي بين

الجماعات المختلفة يتوقف بدرجة أساسية، على قدرتها في تأطير كل هذه الجماعات داخل المؤسسات الوطنية الشاملة، وتقديمها إلى المجموعة الدولية، على إنها جماعة وطنية واحدة بصرف النظرعن الإنتماءات الفرعية التي تنطوي عليها هذه الجماعة الوطنية. ولا شك في إن سعي الدولة لإنضاج صيغة من الإجماع الوطني يعمد على مقدرتها في تنمية قواسم مشتركة بين الجماعات المختلفة، ومن ثم فإن تقوية هذا الإجماع يتطلب تغزيز ما هو مشترك بينها، وتجاوز الاختلافات الفرعية الجزئية من خلال إستيعابها داخل المؤسسات الوطنية الشاملة المفتوحة أمام كل الجماعات الفرعية بلا إستثناء أو قيود، فمن شأن المؤسسات الوطنية بناء الأسس التحتية التي ينشأ عليها ويقوم الإندماج الوطني، وإن رسوخ الإندماج الوطني يعتمد بهذه الدرجة أو تلك على نشاط المؤسسات الوطنية في التغلب على الإختلافات الفرعية وإذابة الحساسيات الذاتية وصولا إلى التوافق، الأمر الذي يتطلب من الدولة أن تكون مستقلة عن كل الجماعات والعصبيات التي يتكون منها المجتمع، وأن تقف على مسافة واحدة منها. وفي حين تتصرف الدولة العربية كعصبية إلى جوار العصبيات الأخرى، ليس بوسعها كما يرى (بلقزيز) أن تلعب دور سياسي إيجابي في حماية الوحدة الكيانية والوطنية من النزاعات الأهلية ، إن هي ظلت على تماس مع البنى العصبوية، وإن دورها يبدأ من تحرير ذاتها ككيان، من أي شكل من أشكال التمثيل العصبوي ، سواء ما تبدي في صورة قيام للدولة على عصبية ما أو حلف عصبوي أو في صورة إستناد للسلطة على قاعدة أهلية عصبوية تكون إحتياطا إجتماعيا لها [49] وما زالت الدولة العربية ، فضلا عن مؤسساتها السياسية تفتقد إلى القدرة على تأدية هذا الدور المركزي بسبب طبيعتها العصبوية الفئوية المغلقة. إن تنمية الروابط الوطنية الشاملة بين الجماعات في المجتمع ، يمثل المدخل الحقيقي لخلق الشعور الوطني لدى الجماعات الفرعية القائم على الإحساس بالإنتماء إلى جماعة وطنية شاملة، وتغليب هذا الإنتماء الوطني على الإنتماءات الفرعية الجزئية لأن بناء الجماعة الوطنية لا يقوم على إنكار الجماعات الفرعية ومحو الخصوصيات الذاتية أو العمل على طمسها ، وإنما بالقبول والتنوع بمعنى الإعتراف بالجماعات وخصوصياتها ضمن كيان وطني يضم مكون وطني يعترف بكل المكونات الفرعية ويوحدها في إطار جماعة وطنية واحدة ، وبناءا على ذلك فإن الدولة العربية مطالبة بأن تدرك برأي (بلقزيز) الحاجة إلى نظام جديد من العلاقات السياسية بين الجماعات المختلفة وكذلك الحاجة إلى بناء روابط الولاء [50]. ومسؤوليتها تكمن في إرساء الأساس لقيام إجتماع سياسي جديد يكسر إطار الولاءات التقليدية ويفتح علاقات الناس على علاقات في الإنتماء إلى بنى أعلى وأرحب من البنى العصبوية [51] فجوهر الانتماء الوطني يتمحور حول الإعتراف التام بكل الجماعات وخصوصياتها ومن ثم توحيدها تحت خصوصية عامة تشترك جميعها في تكوينها، وليس بالقضاء على الإنتماءات والجماعات الفرعية أو الإعتداء عليها. من الجهة الأخرى فإن بناء الإجماع الوطني لا يستند إلى إقصاء بعض الجماعات أو إستبعادها فبقدر ما يقوم الإجماع الوطني على حقيقة الإنتماء الوطني لكل الجماعات، يعمل على إحتواء هذه الجماعات داخل أطر المؤسسات الوطنية للدولة . فالمؤسسات الوطنية ، تؤسس البنية التحتية للإندماج الوطني، حيث يعمل البناء الفكري لهذه المؤسسات على تنمية الشعور الوطني بين الجماعات المتعددة ومن ثم صهر هذه الجماعات من خلال إستيعابها داخل أطرها التنظيمية، والخروج بجماعة وطنية محددة تكون الدولة التعبير الحقيقي عنها . ومن هنا فإن الإندماج الوطني يشترط بناء مؤسسات ثقافية وطنية لإعلاء شأن الشعور بالإنتماء الوطني وتغليبه على الشعور الفرعي أو الجزئي، وكذلك بناء مؤسسات سياسية تضع قواعد وآليات العمل السياسي واللعبة السياسية فضلا عن مؤسسات الحكم داخل الدولة، إلى جانب مؤسسات الإقتصاد الوطني التي تأخذ على عاتقها إستثمار الناتج الوطني وتوزيع الثروة الوطنية بشكل عادل. والدولة العربية بحكم نشأتها وطبيعتها العصبوية فإن مؤسساتها غير قادرة على القيام بهذه الأدوار المركزية، كما إن النخب العربية الحاكمة قد فشلت في خلق التوافق بين الجماعات المتعددة على مشروع وطني يعلي المصلحة العامة ويقدمها على المصالح الفئوية الجزئية. ولعل أبرز ما نجم عن هذا الفشل، برأي (بلقزيز) التضخم في عملية توليد أو تفريخ مشاريع سياسية جزئية على مثال ومقاس العصبيات التي تنتجها، ولهذا تضطر الديمقراطيات العربية الصورية إلى تفصيل المجالس والمؤسسات المنتخبة

على مقاس المعادلات الأهلية العصبوية القائمة وتوازناتها الموروثة والمتجددة، مثلما تضطر مشاريع التنمية إلى مراعاة العصبية المناطقية، وإجبار عملية توزيع السلطة على المرور من باب إعتبار التوازن العصبوي والتمثيل العصبوي، بعيدا عن مبدأ توزيع السلطة في النظام السياسي العصري [52]، الأمر الذي يعكس التأثير الكبير للتكوين العصبوي على بنية الدولة العربية وسياساتها في المجالات المختلفة الناجم عن إشتغال هذه الدولة على البنى العصبوية وإرتباطها بها مما أفقدها القدرة على الإنفكاك عنها لتحقيق إستقلالها عن الصراع العصبوي الذي يفترض إحجام الدولة عن التدخل فيه.

لقد فشلت الدولة العربية في إنضاج مشروعا وطنيا تتوافق عليه الجماعات ويستحيل عليها تبعا لذلك الإعتراف بالتعددية الإجتماعية والقبول بها، خشية من المزيد من التشظية والتشرذم الوطني وتتمثل أسباب فشلها في كونها دولة عصبوية مغلقة ومنغمسة في الصراع العصبوي وغير متحررة من التمثيل العصبوي [53]. وارتباطها بالتشكيلة العصبوية جعلها غير منسلخة عن المجتمع وحسب، بل هي عازلة له ومتسلطة عليه[54] مما أدخلها في دوامة الصراع مع قوى المجتمع ، ووضعها على الضد من المجتمع ، لأنها تفرغه من مضمونه الإجتماعي ثم تسيطر على كل ثناياه وأنحائه، وأعادت صياغتها على النحو الذي يناسبها [55]. فلم تستطيع الدولة العربية من قطع الصلة بجذورها التأريخية – العصبوية ولم تتمكن من حجب مؤثرات هذه الجذور عن سياساتها ومسيرة تطورها. ومن هنا فإن تصحيح حال الدولة العربية يتطلب تغييرا جذريا في قواعد تكوينها التي نشأت عليها، لتفادي مخاطر النزاعات الأهلية الكامنة والمحتملة.

الدوافع

دخلت بعض الدول العربية مرحلة جديدة من التحديث السياسي ، بإعتمادها سياسة التغيير الديمقراطي في مطلع الثمانينات من القرن الماضي. ويقدم اعتماد هذه السياسة التحديثية، تقييما واقعيا لمعطيات التجربة التأريخية وإدراك حقيقي لحالة الإخفاق التي رافقت مسيرتها والنتائج التي أفضت إليها، وتمثل خيارا أساسيا على صعيد أزمة الحكم التي تعاني منها منذ أمد ليس بالقصير، وانعكاساتها على الحياة السياسية. وفي واقع الأمر، إن هذه السياسة التحديثية، المعبر عنها بالتغيير الديمقراطي، إنما تأتي إمتدادا لسياسة التحديث التي إعتمدتها الطبقات الوسطى التي تولت الحكم بعد نيل الإستقلال وبداية الحكم الوطني بنظمه المختلفة، والتي فشلت برامجها وتعطلت أدواتها وآلياتها السياسية بفعل عوامل داخلية وخارجية. ولعل البرهان الحقيقي على هذا القول، يكمن في قوى ومنطلقات ودوافع الغيير الديمقراطي ذاته. فمن ناحية القوى التي تقف وراءه، فإن هذا التغيير لم يحصل نتيجة تكون قوى إجتماعية جديدة أكثر صلة بالديمقراطية، بقدر ما كان ثمرة تبدل في ماج الطبقات الوسطى العربية ذاتها [56]. ومن ناحية المنطلقات والدوافع، ارتبط هذا التبدل بنوعات جديدة ولدتها التجربة وإفلاس النظم الإجتماعية القائمة، أكثر من إرتباطه بتطورات نوعية في القيم السياسية السائدة لدى هذه الطبقات نفسها، فهو تغيير في الإعتقادات نتيجة التجربة التأريخية والرغبة في التغيير والمشاركة السياسية أكثر من أي شئ آخر[57]. فالتغيير الديمقراطي خطوة حتمية على طريق التحديث السياسي إقتضتها المرحلة وعكست الحاجة التي نمت في سياق التجربة التاريخية. وتهدف هذه السياسة التحديثية، إلى إيجاد الحلول والمعالجات لأزمة الطبقات الوسطى المهددة بالسقوط جراء الفشل الذي لازم مشروعها التحديثي طوال المرحلة الماضية . فقد أثار هذا الفشل على رأي (برهان غليون) الخوف والقلق لدى شرائح واسعة من هذه الطبقات ودفع بها بإتجاه التغيير الديمقراطي ، وبات تضييق نطاق السلطة يرمي بهذه الشرائح خارج النخبة الحاكمة أو قاعدة الحكم وبإتجاه الطبقات الشعبية ، ولهذا نجد إن قاعدة الطلب الديمقراطي تتسع لتضم إلى جانب النخبة المنتمية إلى الطبقات الشعبية ، شرائح عديدة من الطبقات الوسطى نفسها ، فالطبقات ولاسيما الشرائح المهددة في موقعها ومستقبلها فيها، تمثل السند الحقيقي للتغيير الديمقراطي من اعتبارين، فهو تغيير وتجديد وتعديل للنظم القائمة كما إنه ينطوي على إرادة مواجهة مع الطبقة النفعية التي أصبحت تمثل هرم الإقتصاد والمجتمع، والسعي عن طريق المشاركة في السلطة، للحد من سيطرتها على الدولة وإحتكارها الثروة والسلطة ، بمعنى إعادة ترتيب العلاقات الإجتماعية والإقتصادية عن

طريق إقتسام السلطة [58] . وتشكل النخب الشعبية الرصيد القوي للتغيير كونه وسيلة فعالة للتغيير الإجتماعي والإقتصادي يسمح لها بالإندماج الحقيقي في الطبقة الوسطى، فهي تراهن عليه بشكل أكبر كلما شعرت غن الطبقة الوسطى قادرة على إنتزاع مكاسب جديدة من النظم القائمة، ولكنها تتحول عن هذا الخيار كلما أدركت تراجع الطبقة الوسطى أو عجزها عن مواجهة السلطة القائمة، وتميل إلى الإلتحاق بدائرة وقلعدة القوى الشعبية التي توظفها النظم القائمة وتعتمد عليها في عملية التعبئة القومية [59] . إن الطبقات الوسطى أو بتعبير أدق شرائح منها، تنظر إلى التغيير الديمقراطي كسلاح ذو حدين، فمن خلال المشاركة في السلطة تفرض نفسها على النخبة الحاكمة وتضمن وجودها ضمن قاعدة الحكم والسلطةوتحمي نفسها من السقوط، وعن طريق المطالبة بالديمقراطية تكسب دعم وتأييد النخب الشعبيةفي هذا الصراع والتي تطمح من خلالها إلى تحسين موقعها والحصول على مكانة أكبر في إطار الحياة السياسية. ولاشك إن التوافق بين طموحات ومصالح هاتين الطبقتين هو الكفيل بإستمرار خطوات التغيير الديمقراطي وتواصلها على صعيد الممارسة العملية. إذ يتوقف مصير التغيير برأي (برهان غليون) على النجاح في إيجاد تسوية ثابتة وتاريخية، بين الطبقة الوسطى المتعددة الشرائح والمواقع والحساسيات والنخب المرتبطة بالطبقات الشعبية التي تسعى إلى الخروج من عزلتها وهامشيتها، وهي تسوية تصطدم بخوف الطبقات الوسطى من أن يؤدي التحالف مع الطبقات الشعبية إلى تدمير أسس النظم القائمة نفسها وخروج السلطة من يد الفئة الحاكمة دون أن يؤدي إلى تحسين وضعها، وكذلك الخوف من أن يؤدي التحالف إلى الفوضى وإنهيار النظام العام في الوقت الذي تراهن فيه عليه وتعمد إلى المشاركة فيه وتسعى إليها، هذا التحالف الذي يتزايد الخوف من عواقبه كلما قويت الحركة الشعبية في الضغط بإتجاه التغيير من جانب، ومن الجانب الآخر تصعد الطبقات الشعبية آلية التحالف مع الطبقة الوسطى والسير وراءها والتخلي عن نوعاتها الجذرية والثورية كلما قويت وظهرت قدرتها على فرض التنازلات الديمقراطية على الفئة الحاكمة التي تدرك هذه الحقيقة وتسعى بجميع الوسائل إلى منع قيام مثل هذا التحالف [60] . فعقد التحالف بينهما، يضع النخبة الحاكمة في مأزق حقيقي فهو يعني إتساع دائرة الطلب الديمقراطي وبالتالي تصاعد وتائر الضغط السياسي من جانب القوى المطالبة بتوسيع نطاق المشاركة السياسية حتى يتسنى دخول الحلبة السياسية والمساهمة في قاعدة الحكم والسلطة، الأمر الذي يؤدي إلى إفلات عملية التغيير الديمقراطي برمتها من قبضتها . ومن جانب النخب الحاكمة، التي تدرك أبعاد الأزمة البنيوية لنظمها السياسية على صعيد الفكر والمؤسسات والممارسات، فقد فضلت تفادي إحتمالات تصاعد مطالب المشاركة السياسية بشكل أعمال عنيفة، واحتواء كل الضغوط الناجمة عن هذه المطالب، واختارت ركوب موجة التوجه الديمقراطي على المستوى العالمي التي إنطلقت إثر إنهيار الأنظمة الشيوعية والدعوة الزائفة والمغالطة المفضوحة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان لما يسمى النظام الدولي الجديد . وكان تعدد القوى المطالبة بالتغيير الديمقراطي بمختلف خياراتها، قد ترك للنخب الحاكمة، فسحة من الحركة السياسية تتسع لإظهار مرونتها في الإستجابة لهذه المطالب من جهة، ومن الجهة الأخرى ضبط حركة التغيير الديمقراطي بالإتجاه الذي ينسجم ويتلائم مع تصوراتها وإختياراتها ، وبما يضمن سيطرتها على عملية التغيير ومسالكها وآلياتها . وضمن هذا السياق وفي محاولة لإستباق القوى السياسية، أعلنت النخب الحاكمة العربية تبنيها لسياسة التغيير الديمقراطي كسياسة عامة لدولها، وجاء القرار بالتحول الديمقراطي من النظم الحاكمة نفسها بعد أن رسمت مساراتها وحددت خطواتها بخطوات متعاقبة ومرحلية على صعيد الحياة النيابية والحياة الحزبية والإنتخابات الرئاسية . لقد تناغم الخطاب السياسي العربي الرسمي مع دعوات التغيير الديمقراطي وشهدت الدول العربية إنفتاحا سياسيا نتيجة لسياسة التغيير الديمقراطي، إلا إن الإنتقال الديمقراطي برغم انطلاقه من الحاجة لتوسيع المشاركة السياسية ، ولد محكوما بعدة إعتبارات أو محددات مازالت تحبس أو تمنع المدى الحقيقي للمشاركة السياسية أمام قوى الطلب الديمقراطي، وتضغط بشكل جدي وفاعل في صيرورة هذا التغيير وتعرقل خطواته اللاحقة ، وذلك إنسجاما مع عقيدة النخب العربية الحاكمة والحدود التي تضعها للخيار الديمقراطي في الدول العربية، على العكس من المضامين الديمقراطية التي يعج بها الخطاب السياسي العربي

الرسمي . ليست ديمقراطية الخطاب السياسي العربي الرسمي، إلا فبركة سياسية، فالالتقاء الملحوظ بين النخب الحاكمة وقوى الطلب الديمقراطي كما حصل في بداية الثمانينات من القرن الماضي، لم يكن سوى لقاءا واهما، لم يلبث على الصمود أمام إختبار صدق النوايا . فلا شك إن تفاعل أنصار الديمقراطية مع شعار التغيير بنظر (برهان غليون) هو الذي أعطى الإنطباع بأن الوطن العربي قد كسب الرهان لصالح التحول الديمقراطي، غير إن تعدد القوى الإجتماعية وتنوع الأهداف والمطالب السياسية والإقتصادية والعقلئدية المختبئة وراء شعار الديمقراطية، أبقت هذا الشعار دون مضمون حقيقي لأنه يشتمل معظم المصالح والمضمين الشعبية والوسطى وهو الأمر الذي يفسر ضعف الحركة الديمقراطية رغم المناخ الديمقراطي المخيم وضعف خياراتها أيضا [61]. فعندما شعرت النخب الحاكمة إن التحول الديمقراطي يمكن أن يفت من قبضتها على الحلبة السياسية، عمدت إلى التأثير في مدى التحول الديمقراطي ونطاق المشاركة السياسية ، مما يعني إن الثقافة السياسية للنخب الحاكمة العربية، تتقاطع مع ثقافة المشاركة على صعيد الممارسة السياسية رغم ديمقراطية خطابها السياسي . الخطاب السياسي العربي الرسمي على العموم ديمقراطيا في الظاهر، لكن التغيير الديمقراطي له شروطه التي ينبغي توفرها، أو بتعبير آخر الأرضية المناسبة والأسس التحتية التي يقوم عليها البناء الديمقراطي. ولعل من أهم شروط هذه العملية في رأي (عبد الإله بلقيز) أن تكون محط توافق إجتماعي حتى تصير ممكنة، مثلما هي مدعوة إلى أن تصير إستلراتيجية كاملة لكل المجتمع السياسي ، لا مجرد رهان سياسي تكتيكي فهلوي [62]. فلا يمكن أن يكون الإتفاق بين قوى الحكم وقوى المعارضة أو قوى الطلب الديمقراطي، على التحول الديمقراطي مجرد رغبة أو مزاج طوباوي، ولكن قاعدة إرتكاية لكل سياسة تغيير وبناء ديمقراطية، إذا كانت النخب الحاكمة العربية تؤمن بثقافة المشاركة كمبادئ سياسية وبالديمقراطية كبنية سياسية. ومن هنا من غير الممكن القول إن الوطن العربي قد دخل عصر الديمقراطية، فسرعان ما ظهرت المظاهر السلبية وإنكشفت النواقص الجوهرية لعملية التغيير الديمقراطي، وتوافرت لدى قوى الطلب الديمقراطي الدوافع الحقيقية للعمل على إشاعة ثقافة المشاركة من أجل بناء ديمقراطي حقيقي، والتي أسهمت جديا في نشوء ما يمكن تسميته بأمة الثقافة السياسية العربية، بإنعكاساها وآثارها الجدية على عملية التغيير الديمقراطي أو البناء الديمقراطي، حيث ثقافة النخب الحاكمة غير مشاركة، بينما ثقافة قوى المعارضة مشاركة .

أولا: الدولة التسلطية -

الطابع التسلطي للدولة العربية ، يشكل دافعا حقيقيا للتغيير في القيم والبنى والعلاقات السياسية، عبر إشاعة ثقافة المشاركة، للحد من تدخلها وإفساح المجال السياسي أمام القوى والجماعات التي ترغب بالمشاركة السياسية ودخول الحياة السياسية. الدولة التسلطية هي النموذج الشائع للدولة في أقطار الوطن العربي، بعد المرحلة الليبرالية، ففي بداية الحكم الوطني أخذت الأنظمة الملكية بالليبرالية وقد أسمى (غسان سلامة) هذه المرحلة باللحظة الليبرالية [63]، التي انتهت بسقوط هذه الأنظمة في الخمسينات والستينات بثورات وانقلابات، وتولت الحكم نخبة عسكرية – مدنية عملت على تقويض التعددية الليبرالية، في حين نحت الأنظمة الملكية التي نجت من موجة الثورات والانقلابات، منحى النخب العسكرية التكنوقراطية، حيث قامت بإنقلاب تدريجي صامت ضد التعددية السياسية، كما قوت من أجهزتها الأمنية والإعلامية وتبنت برامج إصلاحية أو إسعافية، وأخذت بدورها بالتخطيط المركي وببعض برامج التنمية الإقتصادية – الاجتماعية، ولكنها أبقت على الدعائم الأساسية للتربية السياسية [64] . ولعل الكشف عن خصائص هذه الدولة ، يبين تأثيرات أدواتها وآلياتها على طبيعتها وأنماط العلاقا السياسية السائدة ضمنها. إن الدولة التسلطية برأي (النقيب) هي الشكل الحديث والمعاصر ككل الأشكال التأريخية للدولة المستبدة (كالإقطاعية والسلطانية والبيروقراطية) تسعى إلى تحقيقي الإحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة الطبقة أو النخبة الحاكمة [65]، وتتميز بالخصائص التالية [66] :-

1- خلافا لكل أشكال الدولة المستبدة تحقق الدولة التسلطية هذا الإحتكار عن طريق إختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية تعمل كإمتداد لأجهزة الدولة .

2- إنها تخترق المجتمع المدني وتلحقه بالدولة أما عن طريق التأميم أو عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الإقتصادية التي تقود إلى رأسمالية الدولة التابعة وليس إلى الإشتراكية .

3- إن شرعية نظام الحكم فيها، تقوم على أساس إستعمال العنف (أو القوة السافرة) والإرهاب أكثر من إعتمادها على الشرعية التقليدية ولذلك يتسم نظامها السياسي بالسمات التالية :

أ- عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان .

ب- عدم وجود إنتخابات لها معنى أو عدم وجودها .

ج- عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية .

د- الوصول إلى السلطة يتم عن طريق الإنقلابات أو بغير الطرق الإنتخابية .

هـ- شرعية نظام الحكم مبنية على القوة العسكرية أو العنف والإرهاب .

و- الدساتير ملغاة أو معلقة أو مؤقتة أو غير معمول بها .

ز- الحقوق المدنية ملغاة أومجمدة فيها تجميدا إعتباطيا .

ح- نسبة عالية من الإنفاق يستأثر بها الجيش وأجهزة القمع والإرهاب .

ط- إستعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلي أي في أوقات الطوارئ المنصوص عليها في الدساتير أو القوانين المنظمة .

في أعقاب العهد الليبرالي، برزت نزعة الإبتعاد عن التعددية السياسية المقننة ، لدى جميع الأنظمة العربية ملكية أو جمهورية ، على الرغم من إختلاف مسارات هذا التحول عن التعددية الليبرالية وعوامله ونتائجه من قطر لآخر[67]. وقد ساهم العسكريون والأنتلجنسيا المدنية في تقويض التعددية الليبرالية ومصاحبات التحول إلى التنظيم السياسي الأوحد، ولعبا الدور الحاسم في إحداث هذا التحول برغم إختلاف التفاصيل في التوقيت والشكل [68]، والعسكريون والأنتلجنسيا المدنية ينحدران من الشرائح الوسطى والدنيا للطبقة الوسطى الجديدة التي شاركت في الكفاح من أجل الإستقلال والدستور والديمقراطية، غير إن شرائحها الوسطى والدنيا سرعان ما أصيبت بالإحباط بعد سنوات من الاستقلال، بسبب بطئ إنجاز حكومات ما بعد الإستقلال وتناع الأحزاب والهيمنة الأجنبية والإنتكاسات العسكرية الخارجية ، وتخلت تدريجيا عن الآيديولوجية الديمقراطية – الليبرالية، التي لم تكن قد تعمقت أو تجذرت في وجدانها وإنجذبت إلى آيديولوجيات لا ديمقراطية [69]. وقامت الأنتلجنسيا المدنية والأحزاب اللاديمقراطية الجديدة بالترويج لرؤها السلطوية – الشمولية في صفوف ضباط الجيوش العربية الوليدة ، الذين وصلوا فيما بعد إلى المراتب الوسطى في المؤسسة العسكرية، وتمكنوا من الإستيلاء على السلطة هن طريق الإنقلابات العسكرية بالتعاون الضمني مع بعض القوى والتنظيمات الحزبية المدنية في العديد من الدول العربية [70]، ومن ثم بدأت عملية بناء نموذج الدولة التسلطية وإنتشر في عموم الوطن العربي . وتجد الدولة التسلطية تبريرها في عقيدة النخب الحاكمة العربية، التي ترى ان من حق الدولة وواجبها التدخل في حياة المجتمع الفكرية والإجتماعية والإقتصادية ، حيث تبيح السلطة المركزية لنفسها حق إعادة تشكيل علاقات الملكية وتقرير نوعية الأفكار والقضايا وحتى المعتقدات التي ينبغي أن ينشغل بها المواطن الصالح من ، وجهة نظرها ، وكذلك تم التخلي كليا عن إستقلالية المجتمع المدني بأسم بناء الدولة والأمة ومبررات الأمن والمصالح العليا [71]، وفي حين تمنح السلطوية للدولة القدرة على تنظيم الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والفكرية، عن طريق مد نفوذها وتدخلها وسيطرتها على عموم حركة المجتمع، تضع المزيد من القيود وتفرض العديد من الإجراءات التي تعيق أي نمو وتطور مستقل للقوى والتنظيمات المدنية وتضييق حركتها السياسية . فقد حرصت الدولة العربية على تقوية المؤسسات الردعية وكذلك على الضبط والتحكم في النشاط الأهلي، كالجماعات والتنظيمات التطوعية ، مثل الجمعيات والإتحادات والنقابات والأحزاب وضيقت الخناق عليها، أما بمنع نشوءها أو بتكبيلها بالقيود التي تضعها البيروقراطية الحكومية، أو بالإشراف المباشر وغير المباشر عليها، حتى فقدت هذه المؤسسات الجزء الأعظم من فعاليتها ، سواء في القيام بوظائفها التي أنشأت من أجلها، أم في حماية أعضائها ورعاية مصالحهم، أم في القيام بالرقابة والضبط المتبادل مع مؤسسات

الدولة (الحكومية)، وأصبحت ذراعا للنظام الحاكم [72] فالمشروع الشمولي للدولة العربية الذي يعين أنواع متعددة من الحدود على حركية العلاقات الإجتماعية – السياسية، لا يحد من آليات نمو وتطور القوى الاجتماعية، جراء تحكم الدولة فحسب، وإنما يربط هذه العملية بالآليات والمسارات الي تضعها الدولة وتسيطر من خلالها على ديناميات العمل السياسي للجماعات والقوى الإجتماعية . تحقيق الهيمنة التامة على المجتمع يمثل الهدف الجوهري للدولة التسلطية العربية، فمن شأنه توفير الإمكانية المطلقة على ضبط حركة القوى الإجتماعية والتحكم في مساراتها السياسية، ومن أجل ذلك وسع الدولة العربية أغراضها ووظائفها وقواها وأجهزتها إلى حد جعلها غاية في المركية والشمولية [73]وفي مواجهة القوى الرافضة والمعارضة لهيمنة الدولة وتدخلها الواسع تقلصت الدولة العربية إلى نواتها القمعية وباتت في مواجهة ساخنة مع المجتمع ، لدرجة أصبحت فيها سجينة منطقها الخاص [74]. ففي حين سمح الحكم الشمولي للدولة السيطرة على المجتمع والهيمنة على الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، فإنه تركها معزولة عن القوى الحية للمجتمع وحبيسة داخل منطقها السلطوي المرفوض من هذه القوى . مشروع الدولة العربية لدولنة المجتمع، الهادف إلى الدمج التام للمجتمع بالدولة وخضوعه المباشر لأدوات حكمها، في سياق عملية إجرائية لتسييس المجتمع وتوحيد قواه ومؤسساته تحت إشرافها المباشر ومراقبتها المستمرة لكل مجالات الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والفكرية، قد أتى بنتائج عكسية، إذ قادت محاولة تسييس المجتمع المدني بشكل كامل، إلى انهيار هذا المجتمع، ففي إطار تحويل أي ممارسة أو نشاط فردي أو جماعي، ثقافي أو إجتماعي أو إقتصادي إلى نشاط ذي طبيعة سياسية، ولدت الدولة الشمولية والسلطة المطلقة، وعن طريق القضاء على قوانين العمل الإقتصادي وقوانين التفاعل الثقافي والفكري في كل ثنايا المجتمع، توقفت الحياة فيه ووجدت الدولة نفسها في فراغ شامل، حيث ضعفت خلايا المجتمع الحية وقواه القادرة على دفع المجتمع والحياة إلى الأمام [75] . لا ينكر أن مشروع دولنة المجتمع، قد أثمر في تعبئة القوى والفئات المؤيدة، ونوعا من التحييد للفئات والقوى المعارضة للدولة في خطواته الأولى، لكنه لم يضع تسوية متينة وراسخة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإنما دفع بقوة نحو إضعاف الدولة بفعل إنتشارها الواسع وتدخلها المكثف والأعباء المضافة التي أثقلت كاهلها ، وفسح المجال أمام تنامي قوى المعارضة التي وجدت في المبادئ والآليات الديمقراطية متسعا كبيرا من الحرية للمجتمع . وعلى النقيض من تبعية المجتمع للدولة في ظل بنية وأطر الحكم الشمولي المقيدة لحركة العلاقات السياسية في المجتمع والدولة، وجدت هذه القوى مزيدا من الإستقلالية للمجتمع المدني، في ظل بنية ديمقراطية تقوم على الفصل بين الدولة والمجتمع وتقليص وظائف الدولة والحد من تدخلها ونشاطاتها . إن السعي لتعزيز هيمنة الدولة على المجتمع، قد عمل على الترهل المستمر للدولة في وظائفها وأجهزتها، وإن الرفض المتزايد والمعارضة المتنامية لمشروع تسييس المجتمع وربطه بالدولة، في الوقت الذي نال من شرعية الحكم الشمولي، قد أضعف من قبضة الدولة على المجتمع . وعلى الرغم من الحاجة إلى التخفيف أو التقليل من تدخل الدولة في حياة المجتمع، وكذلك الحاجة إلى بعض التغيير السياسي ي العلاقة بين الدولة والمجتمع، فإن النمو المتواصل لمنظمات أمن الدولة والرغبة المتزايدة في نظام مستقر تقوده نخب تكنوقراطية ذات فعالية متزايدة وغير مقيدة بالإعبارات المحلية والضعف التنظيمي والعقائدي لمجموعات المعارضة السياسية في المجتمع العربي ، يدخل في إطار معوقا التغيير [76]. لقد دفع هدف الهيمنة، الدولة نحو مزيد من التدخل والنشاط في كيان المجتمع، ودفعها إلى التوسع في بناء الأجهزة للإيفاء بمتطلبات التضخم في الوظائف، وهذا الحمل المتزايد في حين أنهك مؤسسات وأجهزة الدولة، عمل تدريجيا على تراخي قبضتها على المجتمع ، وعاد على قوى ومؤسسات المجتمع المدني بنوع من الإستقلالية أو مجالا من حرية الحركة، وسمح بظهور قوى المعارضة على سطح الأرض، وأجبر الدولة على الدخول في مواجهة معها إعتمادا على قوة أجهزتها القمعية وتطورها . وفي تشخيص دقيق يستوعب المظاهر الشاملة للدولة التسلطية ، يلخص (برهان غليون) حال الدولة العربية وعلاقتها بالمجتمع واصفا إياها، بأنها أصبحت مؤسسة خاصة توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع من أجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة وليس من أجل تعظيم المصلحة العامة، وتنظر إلى كل

حركة أو نأمة أو إشارة تصدر عن المجتمع المدني على إنها معارضة سياسية ورفض لسلطة الدولة وتهديد مباشر لوجود الأمة والقومية والثورة ، مما دفعها إلى الإنكفاء بشكل أكبر على نفسها وقواها الردعية الخاصة وتنميتها [77]. وهذا الوصف، إذ يكشف عن إنكماش الدولة وتمحورها حول أدواتها وأجهزتها القمعية ، يدلل عى إنهيار شرعية الحكم الشمولي وتدهورها .

ثانيا: المشاركة السياسية-

تعد ضآلة أو محدودية المشاركة السياسية من قبل القوى السياسية في إطار الأنظمة السياسية العربية، من أبرز دوافع السعي من أجل إشاعة ثقافة المشاركة . فعلى الرغم من أن الإنعطاف نحو التعددية الحزبية قد عبر عن تغيير في بنية هذه النظم، لم يأخذ هذا الإنعطاف مداه الواسع، إذ اقترن السماح بتعدد الأحزاب، بتصور خاص من جانب النخب الحاكمة العربية، يحمل معه تحديدا واضحا لنطاق ومدى حرية العمل السياسي لهذه الأحزاب والقوى والتنظيما السياسية الأخرى [78]. ويرجع ذلك بنظر (أحمد ثابت)، إلى إن الهدف الأساسي لهذا الإنعطاف يتحدد بإحتواء الضغوط الجماهيرية والسياسية الصاعدة على ساحة العمل وحصرها في سياق السعي للمحافظة على إستمرار وجودها في الحكم [79]. ومن هذه الزاوية عملت النخب الحاكمة، على ضبط مسيرة تطور التعددية الحزبية بما يسمح بإدخال تغييرات وتعديلات محسوبة من دون السماح لها بأن تفلت من قبضتها .وعلى هذا شهدت الساحة السياسية العربية إنشاء وتكوين العديد من الأحزاب السياسية الجديدة، وكذلك العمل العلني للعديد من الأحزاب القديمة، بينما لم تعمل هذه التعددية، على سعتها، على تعميق الممارسة الديمقراطية بشكل جدي . لقد بلورت النخب الحاكمة تصورها للتعددية السياسية، بأن تضع تعدد الأحزاب في نطاق محدد وفي حدود موصوفة لا يمكن تجاوزها، عن طريق العديد من الشروط أو القيود التي تعترض نشوءها أو نشاطها، فقد حددت المدى المسموح به من أشكال التعبير والتنظيم بالنسبة للقوى السياسية، أما بشروط النص الدستوري أو بقيود الممارسة [80]، ولم تعكس ساحة العمل السياسي رغم سعتها وتعدد الأحزاب العاملة على صعيدها، خارطة القوى السياسية الفعلية [81]، وكانت المقاصد الرئيسية من ورائها تتراوح بين منع نشوء أحزاب معينة وبين الحد أو تقييد النشاط السياسي والجماهيري للأحزاب الأخرى، ففي الوقت الذي حرمت فيه قوى سياسية من العمل السياسي بالنص القانوني على منع قيامها كالأحزاب القومية والدينية، أو برفض إجازتها أو ترخيصها بالعمل السياسي العلني أو بالمضايقة أو المحاصرة الميدانية، عارض قوى سياسية أخرى الإلتزام بالإطار الذي تضعه هذه النخب على توجهاتها الفكرية وبرامجها السياسية [82]، وهو الأمر الذي ترك العلاقة بين النخب الحاكمة والقوى السياسية في حالة شد وصراع ، جراء المطالبة الضاغطة والمستمرة المستندة إلى التأييد الجماهيري الواسع ، أو اللجوء إلى القضاء للتحكيم في طلب الحصول على إجازة العمل السياسي العلني المرخص . ولم يتعد هذا التصور في أقصى حالاته حدود السماح بإنشاء وتكوين أحزاب سياسية شريطة إقرارها بالإطار العام الذي تعينه هذه النخب ، وحسب الشروط والقيود والحدود التي رسمتها قوانين الأحزاب السياسية ، والتي تتناسب مع رغبتها في البقاء بالسلطة وإستمرارها في الحكم [83] ، فقد صاغت النخب الحاكمة ، نطاق التعددية ، بما يجعلها في منأىعن المنافسة أو التهديد من جانب القوى السياسية البازغة أو القديمة الصاعدة، وبما يضمن لها وجودها في مواقع الحكم والسلطة ، وعلى هذا نجد إن أدوات وأشكال إدارة التعددية تتراوح بين الصياغات التشريعية والقانونية المقيدة أو الممارسة [84]، إذ عمدت هذه النخب إلى إيجاد تعددية حزبية مسيطر عليها، أو بتعبير آخر، السماح بتعددية حزبية منضبطة تسهل السيطرة عليها، حيث وظفت الأحزاب السياسية المتعددة لكي تؤدي أدوار ثانوية تجميلية ، يتمثل القصد من وراءها بإسباغ الصفة الشرعية على مؤسساتها وممارساتها ، ومن ثم الظهور بمظهر النظام الديمقراطي . وقد تعددت الممارسات التي إتبعتها النخب الحاكمة اتقييد التعددية السياسية وقصرها في نطاق تعدد الأحزاب وبالتالي تكريس وجودها في السلطة . ولعل من أبرز هذه الممارسات الترخيص للأحزاب المرغوب بها ورفض الوجود العلني لقوى المعارضة الحقيقية عن طريق التحريم بالقانون أو المناورة والتسويف السياسيين لعرقلة الترخيص بالعمل السياسي أو المراوغة والمماطلة في منح إجازات أو رخص العمل العلني وذلك تحت غطاء القانون، أو عدم منح القوى السياسية فرص العمل

المتكافئة برعاية أو تكية أحزاب معينة على حساب أحزاب أخرى ، أو الإنحياز التام لصالح حب السلطة ووضع كافة إمكانات الدولة تحت تصرفه [85] ولا شك إن تقييد العمل السياسي للأحزاب وتحجيم دورها لن يؤدي إلى وضع تسوية مرضية لجميع أطراف الصراع السياسي على السلطة، ولن يقود إلى إيجاد آلية مقبولة من جميع القوى السياسية لفض الناعات السياسية، الأمر الذي يترك الأبواب مفوحة أمام إحتمالات تصاعد الصراع السياسي وتطوره بإتجاه بحث اقوى السشياسية عن وسائل لا تستبعد العنف لتحقيق التعاقب على السلطة . لا يمكن للتعددية الحزبية أن تكون فاعلة على صعيد الممارسة الديمقراطية من دون أن يكون المجال السياسي مفتوحا أمام القوى السياسية . بتعبير آخر ان التحول نحو التعددية الحزبية لن تكون له قيمة ديمقراطية دون إنفتاح البنية السياسية ، لتأخذ هذه القوى دورها سواء في مواقع المعارضة أو مواقع الحكم، ولن تتطور العلاقات بين النخب الحاكمة العربية والقوى السياسية، ولا سيما المعارضة، لتصل إلى مستوى وقواعد اللعبة الديمقراطية بغير إحلال مبدأ المنافسة بدلا عن الصراع حول السلطة المبني على القناعة بحق جميع القوى بالسلطة والحكم عن طريق الإنتخابات وصناديق الإقتراع . فإذا كانت الديمقراطية قد أصبحت ضرورة لا مناص منها ، جراء الإنحسار الشديد لنطاق المشاركة السياسية أمام القوى القديمة والجديدة على السواء، والخوف من إنفجار المطالب المتزايدة بالمشاركة السياسية بشكل أعمال عنيفة [86]، فإن رفض النخب الحاكمة العربية والقوى المؤيدة لها إحداث أي تحولات نوعية في إطار البنى السياسية، قد ولد العنف بشكل حاد ، كما هو الحال في تجربة التعددية الحزبية في الجزائر، عندما عرقلت المؤسسة العسكرية التحول بعد فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية في الإنتخابات التشريعية، ودفعت البلاد إلى دوامة العنف والعنف المضاد، بعد إلغاء نتائج الانتخابات، وكذلك الحال بالنسبة لمصر حيث ما زالت القوى الإسلامية، تسعى لفرض نفسها على السلطة عن طريق العنف . إن تصاعد مطالب المشاركة السياسية ورفض النخب الحاكمة الإعراف بالقوى السياسية، يدفع ولا شك هذه اقوى إلى اللجوء للعنف لفرض وجودها عليها مما يضع التجربة الديمقراطية أمام تحدي خطير

ثالثا: الشرعية السياسية -

ما من شك أن ضعف شرعية الأنظمة السياسية العربية واهتزاز إن لم يكن إنهيار شرعية النخب الحاكمة العربية، يمثل دافعا فعالا لإشاعة ثقافة المشاركة، وكذلك الاختيار سياسة التغيير الديمقراطي . فلم تتمكن النخب الحاكمة العربية، من تنمية أسس راسخة للشرعية السياسية، ويتمثل هذا الفشل في عدم تطوير أطر قانونية مؤسسية للشرعية، فعلى رأي (سعد الدين إبراهيم) إن تنوع وتخبط الأنظمة الحاكمة في مصادر شرعيتها المختارة، لم يكن تجسيدا صادقا لنسق قيمي متسق أو ثقافة سياسية مدنية موحدة[87]، وإنما عمدت إلى إجتراح مصادر مغايرة للشرعية وفقا لمعايير عصبوية أو دينية أو وطنية وقومية ، ووظفتها لخدمة هدف بقاءها في الحكم، والتي نجحت من خلالها في كسب قدر معين من الشرعية، ولكنها في المقابل عرقلت تكوين أنظمة ديمقراطية للحكم وبناء دول على أسس حديثة. إن أزمة الشرعية السياسية ليس طارئة على الدول العربية، وبحكم أن الأنظمة العربية لم تحصل على شرعيتها بالأساليب الديمقراطية الحديثة، فإنها ظل عاني من أزمة مزمنة لشرعية تلقي بظلالها وذيولها على مجمل الحياة السياسية الداخلية، وتضع الكوابح في سيرورة التطور والتقدم في المجال السياسي [88]، فالدول العربية لم تعرف لحد الآن نموذجا لدولة قانونية يخضع فيها الجميع لسيادة القانون، وتستند إلى قيم الحكم الديمقراطي ومبادئه كأسلوب مقبول لقيادة الدولة والمجتمع [89]، فهي ليست دولة مؤسسات وقانون، تعلو على إرادة الحكام، بل إن القوانين تأتي تعبيرا عن إرادة الحكام وضمان إستمرارهم وسلطتهم، ولا تمتلك أطرا قانونية بالمعنى الحديث، فضلا عن شيوع العمل بقوانين الطوارئ والقوانين الإستثنائية التي يترتب عليها توسع سلطات الحكم وتقليص خضوعه للقانون [90]، وأنظمة الحكم العربية، تفتقد للصفة الشرعية، لأنها غير منتخبة شعبيا، ولا تستند إلى إرادة الشعب[91]وعدم تطوير الدولة العربية أسس الشرعية الدستورية، يدلل على إنها ما زالت تعايش قيم المرحلة التقليدية ولم تصل بعد إلى مستوى أطر وآليات دولة المؤسسات ودولة القانون . من الناحية التاريخية، تعاني الدولة العربية، منذ ولادتها، أزمة مستحكمة ترجع إلى تظافر عناصر عديدة ، تتعلق بسياساتها في مرحلة ما بعد الاستقلال، ومن

ثم تفاقم مشاكلها الموروثة والمستحدثة، واستمرار عجز بنيتها السياسية عن حل هذه المشاكل، فضلا عن الضغوط الداخلية والخارجية التي واكبت هذه العناصر والمراحل المتتابعة [92] ويمكن إجمال أبرز القضايا الي ساهمت في تفاقم أزمة الشرعية السياسية بالتالي:

1- إن الدولة العربية ومؤسساتها القانونية والسياسية فرضت على المجتمع من أعلى وبالقوة في ظل الوجود الإستعماري المحتل، وإن بنية الدولة قد غرست غرسا في الواقع العربي، فأنشأت الدولة، أي النخب الحاكمة، المؤسسات التي تتاج إليه والتي تغذي وجودها وتحميها وتمنحها السلطة والقوة والنفوذ والغلبة [93].

2- إن مستوى الأداء السياسي والقانوني والتنظيمي والإداري والإنتاجي للقوى والجماعات الوطنية والشعبية العربية التي تسلمت القيادة والسلطة والإدارة على مختلف الصعد بعد الحكم الأجنبي أو الأنظمة التقليدية قد عمق الأزمة السياسية العربية، فقد جاء على نقيض المأمول والمنتظر منه، وطنيا وقوميا وحضاريا، إن لم يكن أسوأ مما سبقه، سواء في مدى الإلزام بأمانة الحكم والحق العام، أو نوعية التعامل مع المواطنين إنسانيا وديمقراطيا، أو في نوعية التنظيم والإنتاج وتسيير وصيانة المرافق والخدمات والمؤسسات العامة، أو كيفية التعاطي مع بقية الدول والشعوب العربية، أو في نوعية التصرف تجاه العالم الحديث ودوله ومستجداته وقواه وحقائقه،الأمر الذي جعل قطاعا واسعة من المواطنين، ترى فيما سبق من حكم أجنبي أو تقليدي قديم على سيئاته، أفضل مما إردت إليه تحت أنظمها الوطنية أو الشعبية [94].

3- امتداد أزمة الشرعية لتصيب الدولة ككيان سياسي وذلك بسبب عدم تطورها ككيان مستقل عن شخص الحاكم، وبقائها امتدادا في يد الحاكم لإحكام قبضته على المجتمع، فأصبحت دولة الملك أو الأمير أو السلطان أو الرئيس وكذلك عدم تطورها لتصبح تعبيرا عن مجتمع له قيمه وأهدافه وطموحاته وإنما أصبح تحت السيطة المباشرة وغير المباشرة لفئا محدودة من النخب الإجتماعية ، بل أجهزتها ومؤسساتها ، وبالتالي إستغلالها لتحقيق مصالحها الخاصة [95].

4- إن الدولة العربية قد أخفقت في تحقيق التحديث وهوعلة وجودها، ومن ثم أخفقت في إكتساب شرعية حقيقية وهذا الإخفاق في تحقيق إنجازات حقيقية وتوفير الفرصة لتغيير البناء تنسبه الدولة إلى أسباب وهمية تفضي إلى حلول زائفة، وبدلا من إكتساب الشرعية عن طريق الوفاق الاجتماعي المرتكز على قبول عام لقواعد محددة للممارسة الديمقراطية، تعيد الدولة أو النظم الحاكمة، إنتاج نفسها من خلال الممارسا والسياسات التسلطية الراجعة أساسا إلى إنحسار الوعي السياسي الناتج عن التسلط والهيمنة الشاملة أيضا [96].

5- إن الدولة ومؤسساتها أصبحت بؤرة الصراع الإجماعي كوسيط بين الجماعات والقوى الاجتماعية وكهدف يسعى الجميع للسيطرة عليه وامتلاكه، فمن سيطر على الدولة يسيطر على المجتمع، مع تنحية كافة الإعتبارات المتعلقة بالشرعية أو القانون [97].

6- إن أنظمة الحكم العربية توزع بين الحكم العشائري أو العائلي أو الحكم الفردي، أو حكم الحز الواحد أو الغالب، الذي يحوز كل السلطات التشريعية والتنفيذية في ظل هيئات دستورية شكلية لأنها غير منتخبة إنتخاب حر وحقيقي ولا تمثل إرادة الشعب[98].

7- قيام الدولة بإخضاع المؤسسات الإجتماعية لنفوذها وتوظيفها لخدمتها ووضع أقسى الضوابط على مؤسسات المجتمع المدني ، مما أدى إلى العودة إلى النظيمات القبلية والطائفية كإستمرار لشبكة العلاقات الاجتماعية في الفضاء الإجتماعي العربي[99].

لقد عولت النخب الحاكمة العربية، التي تدرك معطيات وأبعاد وآفاق الأزمة، على سياسة التغيير الديمقراطي كثيرا في تدعيم شرعيتها وشرعية نظمها السياسية المتدهورة، فطالما إن الشرعية السياسية التي تقوم عليها النخب الحاكمة لم يجر تحصيلها بوسائط التمثيل والإقتراع الديمقراطيين، فإن آلية ذلك الإنتقال الديمقراطي لن تكون سوى آلية صناعة الشرعية الديمقراطية الدستورية للنخب والنظم السياسية الحاكمة [100]، وهذا الترابط العضوي والجدلي بين الإنتقال الديمقراطي والشرعية الديمقراطية يجعل من التغيير الديمقراطي عملية عسيرة وغير ممكنة في المرحلة الراهنة، فلا مجال لوعي إمكانية إنتقال ديمقراطي حقيقي دون أن تتمتع السلطة بقسط ما من

الشرعية يفرض على خصومها المعارضين، قبول صفقة سياسية مع النخب الحاكمة، ولا مجال لإفتراض إمكانية قيام شرعية سياسية لهذه النخب والنظم السياسية في غياب إجراءات مادية فعلية على طريق تحقيق الإنتقال الديمقراطي نفسه [101]، ويرهن التغيير الديمقراطي بالتوافق بين النخب الحاكمة والمعارضة حول الإنتقال الديمقراطي والشرعية الديمقراطية، الذي يجترحه الحوار الوطني الشامل، فالتوافق على الإنتقال الديمقراطي يولد بالضرورة توافقا حول مبادئ الشرعية الديمقراطية. إن المدخل الحقيقي لتنمية الشرعية الديمقراطية لنخب الحاكمة العربية، يكون كما يرى (بلقزيز) بإعادة صياغ شرعية السلطة، على النحو الذي تلتغي به ويتحقق نقض المصادر العصبوية والتوتاليتارية والثيوقراطية، لتحل محلها الشرعية الدستورية المستمدة من إرادة الشعب ومن التوافق الوطني العام، فهي التتويج الفعلي لعملية بناء الصفقة السياسية التأريخية اللازمة لبناء عملية الإنتقال الديمقراطي، التي بدونها لن تكون الإجراءات الديمقراطية الأخرى أكثر من مخادعة تكتيكية لتكميم الأفواه والتحايل على التغيير الديمقراطي[102]، ومن شأن عملية إعادة صياغة الشرعية السياسية للسلطة وفقا للمبادئ الديمقراطية، أن تقود حتما إلى إعادة إنتاج الثقافة السياسية العربية على أسس ديمقراطية، تجعل البنى السياسية والمجال السياسي مفتوحا للمشاركة السياسية الواسعة وأدواها وآلياتها، التي من أبرزها مؤسسات المجتمع المدني والتداول السلمي للسلطة .

الأهداف

لا شك أن التحديث أدى إلى تعضيد وتدعيم عملية الحراك الإجتماعي ضمن المجتمع العربي عامة، وفي الوقت الذي كانت فيه عمليات التحديث السياسي والتنمية السياسية تدفع بالقوى الإجتماعية بإتجاه النخراط في الحياة السياسية، كانت دائرة الصراع السياسي تتسع لتضم إلى جانب القوى القديمة ، القوى الجديدة التي كانت ثمرة من ثمرات عمليات التحديث ذاتها، مما جعل التغيير الديمقراطي إجراء حمي لتفادي المواجهة المحتملة . إن الصراع عل السلطة هو المنبع الحقيقي لتغيير الديمقراطي، فلم يكن هذا التغيير من جانب النخب الحاكمة العربية غاية أو هدفا بحد ذاته، وإنما هو ضرورة وحاجة، فهو ضرورة لكي لا يتطور الصراع وتفلت الأمور من قبضة هذه النخب، وكذلك لضمان بقاء الفئات المهددة من الطبقة الوسطى ضمن دائرة أو قاعدة السلطة والحكم، وحاجة كي تتمكن النخب الشعبية من ولوج دائرة السياسة أو الحياة السياسية بحضور مكثف وفاعل . لقد جاء القرار بإجراء التغيير الديمقراطي من النخب الحاكمة ذاتها، وكان الضغط الشعبي المتايد فاعلا في إحداثه ، فمنذ البداية إرتبط التغيير الديمقراطي على رأي (برهان غليون) بنوعين من التطور [103] :-

الأول – يتعلق بالنخب الحاكمة وإدراكها حقيقة الأزمة والطريق المسدود لأنظمتها المغلقة ووعيها بأن تجاوز هذه الأزمة يكون عن طريق مد جسور العلاقة بينا وبين القوى الشعبية وعبر التفاهم معها، وليس عن طريق الإنغلاق والتقوقع أو العنف .

الثاني – ويتعلق بالقوى الشعبية وتحررها كليا من هيمنة آيديولوجيات هذه النظم وخضوعها لها، وانطلاقها باتجاه بلوغ المكانة اللائقة بها والحصول على دورها وحقوقها الأساسية .

يعكس التغيير الديمقراطي، المدى الذي بلغته العلاقات المتأزمة بين هذه القوى، فعلى المستوى القيمي كما يرى (عبد الإله بلقزيز) أدى إرتفاع معدلات النمو الثقافي إلى تصاعد إدراك الناس لحقوقهم الطبيعية في المجتمعات العربية، بفعل التوسع في برامج التعليم وإنتشار الصحافة والإعلام بأنواعه والإحتكاك بالعالم الخارجي، حتى إنها باتت تمتلك رصيدا معينا من الأفكار السياسية الحديثة يسمح بالحديث عن بدايات تكون وتوسع الثقافة الديمقراطية لديها، والذي نهضت به بشكل جدي الثقافة الحبية والنقابية على الرغم من كل مظاهر الخلل في إداء مؤسساها التنظيمية مثلما نهضت به فئة المثقفين الديمقراطيين من باحثين وجامعيين وكتاب وصحفيين من خلال تبني مهمة إنتاج وتعميم ثقافة حقوقية ومدنية في أوساط شرائح واسعة من فئة المتعلمين، ولدرجة إن هذا النمو المتعاظم للوعي الديمقراطي قد سمح بالإعتقاد بأنه يوفر شرطا ذاتيا لتسهيل ولادة إمكانية الإنتقال الديمقراطي في هذه المجتمعات[104]. وعلى المستوى المؤسسي برأي (بلقزيز) لم يتح عمق الإخفاق السياسي جراء الفشل الذريع في إنجاز الحدود الدنيا البدائية من التنمية السياسية الديمقراطية للنخب الحاكمة

التعويض عن خسارة شرعيتها الوطنية والقومية بشرعية ديمقراطية دستورية ، فلم يكن ثمة بد في ظل غياب البناء الديمقراطي، من الاعتراف باستحالة مواجهة هذا الإنسداد السياسي العام والمطبق لمحاولة تجريب بناء شرعية السلطة والدولة والنظام السياسي من المدخل الديمقراطي وخصوصا حين بات أي من الأهداف الوطنية والقومية ممتنع عن التحقق دون إنجاز حلقة التحول الديمراطي[105]. ولكن ورغم إدراك النخب العربية الحاكمة لمخاطر الأزمة التي تحيط بها، تعامل من منطلق مصلحي ، فمع إن التغيير الديمقراطي يعبر عن إنفتاح سياسي، بيد إنه لا يخفي علامات السعي من جانب هذه النخب لإحتواء الأزمة وكذلك العمل على إستثمار معطيات التغيير ونتائجه وإنعكاساه الإيجابية على الصعيدين الداخلي والخارجي .

لقد هيأ انغلاق البنى السياسية العربية أمام المشاركة السياسية، الطريق لتصاعد المطالب الديمقراطية، حيث فعل هذا الإنغلاق فعله المضاد لرغبة النخب الحاكمة لتحجيم المشاركة السياسية أو تعطيلها، وكان من نتائجه نمو ثقافة سياسية مشاركة لدى فئات وقوى عديدة وواسعة في إطار المجتمع العربي . فقد تفاعل المستويين القيمي والمؤسسي وجاء قرار حقيق التغيير الديمقراطي من قمة النظم السياسية العربية كمحصلة لإستيعاب النخب الحاكمة لحقيقة محدودية خياراها ، بل لكونه الخيار الحاسم على صعيد الأزمة. كما يقدم التغيير خلاصة واقعية لمعطيات وآفاق الصراع مع القوى السياسية، وتقييم النخب الحاكمة لنتائج هذا الصراع وإنعكاساته على صعيد الحياة السياسية . ومن زاوية كون سياسة التغيير الديمقراطي خيارا حاسما سواء على صعيد أزمة الحكم أو على صعيد المعضلات والمشكلات التي تنتاب الواقع العربي، فإن الممارسة الديمقراطية تقترن بشروطها المبدأئية القيمية والمؤسسية والإجرائية، وإلا فإن هذه السياسة، تبقى معابة بالنقص والتشوه، مما لا يسمح بترسيخ أسس وقواعد العملية الديمقراطية.ولا شك إن عملية إشاعة ثقافة المشاركة في عموم المجتمع العربي،تحظى بأهمية قصوى ويؤدي تجاهلها أو قمعها إلى تشويه هذه العملية وتخريب الممارسة الديمقراطية وبالتالي إفشال أو إحباط سياسة التغيير الديمقراطي برمتها . وقد ولد التغيير الديمقراطي في الدول العربية، مأزوما بفعل عدم التوافق الثقافي بين أطراف العملية الديمقراطية، النخب الحاكمة وقوى المعارضة أو الطلب الديمقراطي . فعلى الرغم من أن المجتمع العربي قد شهد حالة من التغيير إلا إنها في نهاية الأمر على رأي (النقيب) لا تهدف إلى الخروج من الأزمة البنيوية[106]، فلم يطال الغيير الديمقراطي الأسس والعوامل الحقيقية للأزمة، وإنما اكتفى التغيير بإجراءات وممارسات تعد شكلية مظهرية بالنسبة للبناء الديمقراطي الحقيقي، وحافظت الأزمة على أسسها وأصولها، فالنخب الحاكمة سعت من خلال التغيير الديمقراطي إلى تجاوز الأمة بترضية القوى المطالبة بالديمقراطية والمشاركة السياسية وإسكات مطالبها وأحيانا إخمادها . يعد الانطلاق من ثقافة المشاركة من شروط عملية التغيير الديمقراطي، فمثل هذه الثقافة تؤسس لمبادئ ومؤسسات وآليات العملية الديمقراطية، ومن ثم تدعم التغيير الديمقراطي على رأي (بلقزيز) بإحلالها النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية (التوتاليارية)، وإحلالها التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل، محل قواعد التسلط والإحتكار والإلغاء، وبذلك تفتح المجال السياسي أمام المشاركة الطبيعية للجميع، وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها، فتقيم مفهوما مركزيا تأسيسيا للسياسة والسلطة [107]. ومن دون هذه الثقافة يستحيل على سياسة الغيير الديمقراطي إدراك إمكانية تحويل الصراع السياسي بين القوى السياسية إلى تنافس سياسي سلمي. إن إشاعة ثقافة المشاركة تعمل على إنضاج الوعي السياسي بقواعد العملية الديمقراطية التي تقوم على الإعتراف بحقوق جميع القوى السياسية بالسلطة، وبإمكانية المنافسة السلمية من أجلها وهذه الثقافة في الوقت الذي تعبر عن نضوج العملية الديمقراطية، تخدم قضية التغيير الديمقراطي من جانبين[108]:-

الأول – من خلال جنوحها إلى تصور العملية السياسية (عملية الصراع السياسي) بوصفها منافسة إجتماعية سلمية .

الثاني – من خلال إعلانها مبادئ التوافق والتراضي قاعدة للصراع السياسي بين أطراف الحقل السياسي، وبين السلطة والمعارضة على نحو خاص .

ولاشك إن السعي لإشاعة ثقافة المشاركة في عموم المجتمع العربي، تقف وراءه أهداف عديدة، تحض أنصار التغيير الديمقراطي على العمل لتحقيقها ، فثقافة المشاركة تنطوي على المواطنة وما يترتب عليها من إمتيازات للمواطنين، كالمساواة والمشاركة السياسية وإقامة التنظيمات السياسية المدنية والتداول السلمي للسلطة بين القوى السياسية عبر مبدأ التناوب على الحكم الذي يستند إلى إرادة المواطنين في الإنتخابات العامة والإحتكام إلى صناديق الإقتراع .

أولا: المواطنة-

تتمحور ثقافة المشاركة حول فكرة المواطنة، بالانتقال في النظرة إلى الأفراد والجماعات من موقع الرعايا التابعين، إلى المواطنين المشاركين. والمواطنة رابطة تتعلق بالموقع القانوني والسياسي للأفراد والجماعات في الدولة، تنطوي على مبدأ المساواة بين المواطنين من ناحية الحقوق التي يحوزونها، والواجبات التي يتحملونها ، بصرف النظر عن أي إعتبار آخر غير كونهم مواطنين في الدولة. معظم الدساتير العربية تنص على حقوق المواطنة لأفراد الشعب ولا يتمتع المواطنون بهذه الحقوق من الناحية العملية، وتبقى هذه القواعد الدستورية مجرد نصوص معطلة لا تنتقل إلى حيز التنفيذ الفعلي، وينظر إليهم في حالات كثيرة على إنهم رعايا تابعين، وعلى وجه العموم يكونوا غير متساوين في حقوقهم وكذلك في الواجبات التي يتكلفون بها، ويجري التمييز وتطغى التفرقة بينهم على أساس علاقات القربى والمقربين . فالمواطنة قوام أية ممارسة أو عملية ديمقراطية، ومن غير الممكن تصور نظام ديمقراطي لا يقر للأفراد في المجتمع بمواطنيتهم للدولة، ولا يمكن ضمان أي دور للأفراد في إطار العملية السياسية إذا لم يكونزا متمتعين بكامل الحقوق التي ترتبها لهم رابطة المواطنة. والمواطنة كرابطة قانونية وسياسية بين الأفراد والدولة ، تفرضها إعتبارات إنسانية وحقوقية، تعد من إمتيازات الأفراد في الدولة، بفعل الالتزام الأخلاقي والدستوري بإحترام حقوق الإنسان في الدولة الحديثة . تنطوي المواطنية على قيم سياسية ومؤسسية جوهرية للمواطن والدولة، فهي تنقل المواطن من الفرد الخاضع التابع للسلطة السياسية في الدولة، إلى المواطن المشارك والموجه للسلطة السياسية. فلا شك إن بناء شخصية وطنية موحدة للشعب يعني من أبرز وجوهه، تشكيل نظام من العلاقات السياسية في المجتمع والدولة قائم على علاقة المواطنية التي تؤكد على[109] :-

1- إقامة العلاقات على قاعدة المساواة بين جميع الناس في الحقوق والواجبات ، بعيدا عن كل تمييز بينهم في العرق أو الدين أو الدم أو النسب .

2- إنشاء رابطة سياسية جديدة طرفيها الدولة والمواطن ، تنطوي على توزيع السلطة المادية والرمزية بين الأفراد في المجتمع على قاعدة التساوي في الحصص والمسؤليات ، وبالتالي إعادة بناء علاقات الولاء على نحو جديد ، يلغي الولاء للبنى الطبيعية ويحل محله ولاء سياسي للدولة .

وترتبط المواطنة بالديمقراطية إرتباطا عضويا ، فكلاهما يستحيل على التحقق إلا بتحقق الآخر، وكلاهما يمنح الآخر بعده الحقيقي على صعيد الممارسة السياسية . ولعل من أبسط معاني الإعتراف للأفراد بالمواطنية ، هو الإحترام التام لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي جوهر الديمقراطية . إذ عني المواطنة ، إن الشعب هو المالك الحقيقي للسيادة، وملكية المواطنين للسيادة تعني، إن مرجعية السلطة السياسية تعود إلى المواطنين ، وهذه المرجعية تشير إلى أن ممارسة الحاكمين للسلطة السياسية يأتي بناءا على تفويض أو توكيل يقدمه لهم المواطنين بممارستها. ويترتب على هذا إن المواطنين بإمكانهم، إنهاء أو إبطال أو تحديد توكيلهم أو تفويضهم متى أرادوا وتفويضهم لآخرين بممارسة السلطة، مما يعني إنهاء إحتكار السلطة، وجعل الانتخاب الوسيلة التي يفوض بها المواطنين السلطة السياسية للحكام . فلا يعني المبدأ الدستوري الشهير القائل بأن (الشعب مصدر السلطة وشرعيتها)، أكثر من إن المواطنين هم الأصحاب الحقيقين للسلطة، وإن شرعية هذه السلطة تنبثق عن إرادة هؤلاء المواطنين . كما إن ممارسة الحكام للسلطة السياسية في الدولة، إنما يجري عبر تفويض المواطنين للحكام بها عبر الانتخابات، الأمر الذي يجعل من السلطة السياسية، ثمرة عقد إجتماعي بين الحكام من جهة ، وبين المحكومين أي المواطنين من جهة أخرى . وترمي المواطنية إلى تحويل السلطة السياسية إلى ملكية جماعية عامة قابلة للتداول بين المواطنين، الذي

يشكل المدخل الحقيقي لإعادة الشعور بالإطمئنان والثقة والتوازن إلى الجميع على رأي (بلقزيز) وينتهي معه الخوف من الآخر، ويتولد فيه الشعور بأن الدولة دولة الجميع وبأن الوطن كيان مشترك، وتتولد أسباب الحماسة للمشاركة الإيجابية والفعالة في تطوير الحياة الوطنية ، فتتحول المنافسة السياسية من كونها معترك حرب أهلية إلى مباراة سياسية نظيفة يحكمها القانون الذي يرضى الجميع قواعده التي توافق وأجمع عليها بشكل طوعي حر. [110] وهكذا ليست هناك من قيمة سياسية جوهرية لإقرار دساتير الدول العربية ، بالمواطنة للأفراد مالم تفدم هذه الدولة على تحديث بنيتها السياسية وتصحيح قواعد السلطة السياسية وفتحها أمام المشاركة السياسية لهؤلاء المواطنين ومساهمتهم النشطة في النظم السسياسية . وترمز المواطنة، إلى تأميم السلطة السياسية، بمعنى نقها من كونها ملكية خاصة للحاكمين إلى ملكية عامة لعموم المواطنين ، أي الشعب . وتأميم السلطة السياسية في حين ينقل السلطة إلى الملكية الجماعية للمواطنين، يحولها إلى سلطة قانونية ، بمعنى تنظيم سلطة الحكم بصيغة مؤسسات تتضمن مراكز قانونية يشغلها الحكام ويمارسون السلطة والحكم من خلالها ، بناءا على التفويض أو التوكيل الممنوح لهم من قبل المواطنين ، وهذا هو جوهر ما يقصد به من القول إن الشعب مصدر السلطة ومصدر شرعيتها. وهكذا فإن المواطنة كرابطة سياسية وقانونية تعد من سمات الدولة العصرية الحديثة، فعلى رأي (برهان غليون) ترتبط المواطنة بعنصرين أساسيين يمثلان قواعد سياسية ومؤسسية للحياة السياسية الحديثة [111] :-

1- عنصر الإجماع الثقافي، أي الانتماء لعقيدة واحدة مماثلة ولا يعني الوحدة ولكن الإعتراف بقيم مشتركة .

2- عنصر المشاركة السياسية، أي المساهمة في تكوين السلطة وليس النفوذ إليها بمعنى حق التمثيل فيها .

ولا شك في إن من أهم متطلبا الأخذ بالمنهج الديمقراطي مثلما يرى (الكواري)، يمثل في تحقيق مشاركة سياسية فعالة لأفراد المجتمع كافة وعلى قدر المساواة، والتي تتحقق من الناحية القانونية عندما يكفل الدستور المساواة السياسية بين المواطنين ، ويحمي القانون حق مشاركة كل مواطن في عملية إتخاذ القرارات الملزمة [112]، ويكون التعبير العملي عن قبول مبدأ المساواة، باحترام الإنسان وحماية حقوقه الأساسية، مثلما يكون التعبير عن العمل بمبدأ المواطنة، بالتسليم بحقوقها إلى الجماعات المتوطنة في الدولة كافة ، وتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية على قدم المساواة بموجب القانون [113] . وهذه المبادئ إذ تطرح القيمة السياسية للديمقراطية على صعيد الدولة والمجتمع، تؤكد المعاني الإنسانية الكامنة خلف مبدأ المواطنة في الدولة. أما القيمة المؤسسية للديمقراطية، فلا تتأتى عن إرساء الممارسة الديمقراطية في المجتمع، وإنما كما يرى (الجابري)، عن ضرورة إرساء أسسها وإفراز آلياتها والعمل بها، بوصفها الإطار الضروري لتمكين أفراد المجمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحامين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى[114]. والسبب في ذلك هو إن الديمقراطية ضرورة من ضرورات العصر ومقوم ضروري لإنسان هذا العصر، الذي لم يعد مجرد فرد من (رعية) بل هو (مواطن) يتحدد كيانه بجملة من الحقوق الديمقراطية [115]. ومن هنا فإن الإقرار باالمواطنة يجعل للسلطة السياسية، وظيفة اجتماعية تكرس لخدمة المواطنين، فأية أهداف تطرحها الدولة لا يجوز وضعها فوق حقوق الإنسان والمواطن، بل بالعكس يجب أن تكون جميع الأهداف نابعة من هذه الحقوق خادمة لها [116]. وبذلك يصبح إحترام حقوق المواطنة ورعايتها ، المعيار الذي تقاس على ضوءه خدمة الدولة للمجتمع التي هي أساس منح الشرعية للحاكمين . ومن زاوية الترابط بين الديمقراطية والمواطنة ومؤسسات المجتمع المدني، يخلص (الجابري)، إلى إن الديمقراطية كإطار لممارسة الإنسا حقوق المواطنة، هي سابقة على النوا والمؤسسات التي تمارس فيها وبواسطتها، فالممارسة الديمقراطية تتم وتتأتى عبر مؤسسات المتمع المدني، ولكن قيام هذه المؤسسات هو جزء من الديمقراطية نفسها، وبممارسة حقوق المواطنة تنشأ مؤسسات المجتمع المدني وبتغلغلها في جسم المجتمع تتعمق الممارسة الديمقراطية بدورها [117]، ويكون المواطن الرقيب لحماية وصون الديمقراطية والحكم على أعمال مؤسسات المجتمع المدني كمؤسسات وسيطة بين الحكومة والمواطن. كما تضع القواعد

والآليات الديمقراطية، الأسس العملية لإدارة العملية السياسية وتنظيمها في إطار البنية السياسية، بما يمكن المواطنين من المشاركة السياسية فيها وبالتالي تعزيز حقوق المواطنة في الدولة، فالديمقراطية على رأي (الجابري)، هي الإطار السلمي البناء لحل الصراعات داخل المجتمع، وترتيب العلاقات فيه لصالح تقدم الأمة وتمتع الماطن بحقوقه كاملة [118]، فالممارسة الديمقراطية إنما تتم في مجتمع والمجتمع ليس مجرد كم من الأفراد، بل هو علاقات ومصالح وفئات وصراعات ومنافسات، وتأتي الديمقراطية كطريقة سلمية لتنظيم العلاقات داخل هذا المجتمع، تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة تقدم المجتمع ككل في إطار ممارسة المواطن حقوقه [119]، ففي سياق تنظيم العلاقات والمصالح وتوجيه الصراعات، تصون الديمقراطية حقوق المواطنة وتكرسها في البنية السياسية بوجه خاص وفي الحياة السياسية بوجه عام .

ثانيا:المجتمع المدني-

إن ثقافة المشاركة هي النمط الوحيد من الثقافة السياسية، الذي يعطي الفرصة الحقيقية لتأسيس وتكوين مؤسسات المجتمع المدني، ويوفر المدى الحقيقي لنشاط هذه المؤسسات، وكذلك الآليات اللازمة لممارسة دورها في العملية السياسية. من غير الممكن للديمقراطية في الدول العربية أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني، بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي، أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية، من دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية. ومن هنا فإن إشاعة ثقافة المشاركة، يعني إعادة إنتاج القيم والمبادئ والقواعد والآليات التي إرتكزت إليها الحياة السياسية على أسس جديدة في هذه الدول . إن القيمة الحقيقية لمؤسسات المجتمع المدني تتمثل في نقل العملية السياسية إلى مستوى العمل المؤسسي، فإذا كانت المؤسسات الحكومية هي محور التنافس بين القوى السياسية، فإن مؤسسات المجتمع المدني هي القنوات التي يجري عبرها التنافس ويمر من خلالها، الأمر الذي يجعل وجودها بمثابة العمود الفقري لعملية صنع وإتخاذ القرارات السياسية ، إذ تتولى مؤسسات المجتمع المدني عملية التعبير عن المصالح وبلورتها وتقديمها إلى المؤسسات الحكومية التي تتولى عملية تحويلها وإنتاجها بصيغة قرارات وسياسات عامة . وعلى مستوى العملية الديمقراطية ، ليست مؤسسات المجتمع المدني، غير الأدوات الأساسية المستخدمة من جانب قواها الرئيسية، فلا وجود للديمقراطية إلا بوجود مؤسسات المجتمع المدني وإيلاءها الدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتمايزة والمتنافسة وتمثيلها في أجواء ديمقراطية سليمة .

وفي الدول العربية تلغي طبيعتها السلطوية أي وجود مستقل لمؤسسات المجتمع المدني وتنفي أي دور أو نشاط حقيقي لها ، فهذه الدول تتدخل في أنشطة المجتمع المدني كافة وتمارس أقصى قدر من الضغط والحكم عليه، مما قاد إلى إنكماش إستقلاليته وتقليص فاعليته إلى الدرجة التي جعلت هذه الدولة في المقدمة بينما تراجع المجتمع المدني إلى خلفية المسرح السياسي[120]. ففي سياق المشروع الشمولي لدولنة المجتمع، تكتسح الدولة العربية كل مجالات الحياة المجتمعية، وتنتشر سلطة الدولة في جميع أركان المجتمع ، فتصبح أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد وإستقلال المؤسسات الإجتماعية [121]. ولكي تأخذ مؤسسات المجتمع المدني، موقعها الفعلي ينبغي تعيين حدود نشاط الدولة العربية وتدخلها، بحيث لا تمس حرية عمل هذه المؤسسات وكذلك تحريرها من الهيمنة الي تمارسها عليها. وتتأتى الدعوة لمنع تدخل الدولة العربية ورفع هيمنتها ووصايتها المفروضة على هذه المؤسسات ونشاطها، من ضرورة تحقيق إستقلالية هذه المؤسسات وصونها كشرط أساسي لضمان ممارسة ديمقراطية حقيقية . كانت الدولة العربية تقف دوما على الضد من نشوء مؤسسات المجتمع المدني ومن دورها ونشاطها، فمنذ البداية إتسم موقفها إزاء مؤسسات المجتمع المدني، أما بالتردد أو عدم الثقة، فهذه الدولة تسمح قانونا بالجمعيات والتنظيمات المدنية، ولكنها تضع في الوقت نفسه من القيود القانونية والإدارية والسياسية، ما يجعل لها اليد الولى في مراقبة هذه الجمعيات والمؤسسات أو حلها أو تحديد حرية عملها [122]. والمحصلة إن مؤسسات المجتمع المدني قد فقدت فاعليتها وكفاءتها، فالتنظيمات الوسيطة كالإتحادات والأحزاب التي تربط

بين الأفراد والدولة قد فقدت إستقلالها وجوهرها ومشروعيها تدريجيا وأصبحت مجرد أشكال متحجرة، وتحولت غلى أدوات جاهزة تستخدمها الدولة للسيطرة على المواطنين، فصارت بمثابة وسائل تضييق الخناق على المجتمع [123] . وتكرست علاقة التبعية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، فقد عملت على إلحاق هذه المؤسسات بها وتحكمت بعملها ونشاطها وفرضت عليها نوعا من الوصاية. وفي كثير من الأحيان قامت الدولة بإنشاء التنظيمات المدنية على الصورة التي تناسبها لتكون بديلا عن التنظيمات المدنية المغيبة. لقد أنشأت النخب الحاكمة العربية على رأي (الجابري)، مؤسسات الدولة التي تحتاجها وتحميها وتمنحها السلطة والقوة والنفوذ والغلبة، في حين إمتصت المضمون الليبرالي لهذه المؤسسات امتصاصا، ولم تمارس الديمقراطية[124]. ولا تعدو مظاهر التغيير التي شهدتها الدول العربية، أن تكون مجرد سياسات ترضية لإسكات المطالب الديمقراطية، أو بمعنى أدق إخمادها، فقد حافظت المشكلة على جوهرها وأصولها بإحتكار النخب الحاكمة للسلطة والقوة والنفوذ والثروة وتضييق الخناق على المعارضة والأحزاب والقوى الشعبية [125]. ومن غير الممكن لهذه الدول إرساء قواعد العملية الديمقراطية، في ظل غياب مؤسسات المجتمع المدني عن ساحة العمل السياسي، وانعدام فرص المشاركة السياسية الفعلية والمنظمة التي تقدمها هذه المؤسسات للمواطنين نتيجة القمع الذي تمارسه أجهزة هذه الدول ضدها أو محاولة تحجيمها أو ربطها بها وإستيعاب دورها في إطار السعي لكسب التأييد الشعبي والشرعية السياسية. وما لم تأخذ مؤسسا المجتمع المدني دورها الحقيقي في تنمية المشاركة السياسية للمواطنين من غير الممكن خلق نظم سياسية ديمقراطية تنافسية . إن القيمة المؤسسية لمؤسسات المجتمع المدني، تكمن في عملها كقنوات للمشاركة السياسية في عملية إتخاذ القرارا السياسية ورسم السياسة العامة، مما يجعل منها ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للعملية الديمقراطية. وإذا كانت الدولة العربية تميل للاستيلاء على دور هذه المؤسسا وإشغال محلها عن طريق أجهزتها، في عملية صنع وإتخاذ القرارات السياسية، كمفتاح للهيمنة على المجتمع، فمن غير المتصور تأسيس أنظمة ديمقراطية من دون مؤسسات المجتمع المدني بدورها الفاعل، ولا يمكن لأركان العملية الديمقراطية أن تتكامل من دونها، وبالمقابل لن يكون من الممكن لمؤسسات المجتمع المدني ان تنمو وتتطور وأن تحصل على دورها الفعلي إلا في ظل نظام ديمقراطي . وبهذا المضمون ترسو صيغة علاقة طردية بين الديمقراطية والمجتمع المدني، مؤداها إنه متى ما ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المني، ومتى ما إنحسرت الديمقراطية تراجعت مؤسسات المجتمع المدني، بمعنى إنها تتعطل عن دورها وتصبح عديمة الفاعلية ، فليست مؤسسات المجتمع المدني إحدى علائم الديمقراطية البارزة وحسب، وإنما هي تشكل الدعائم الأساسية للديمقراطية أيضا، فلا ممارسة ديمقراطية حقيقية بغير مجتمع مدني فاعل ونشيط ، بل إن الديمقراطية تتعزز بوجود مؤسسات المجتمع المدني، ففي سياق الدفاع عن مصالح القوى التي تمثلها، تصون الديمقراطية وتعمل على ترسيخها، وهو ما لا يمكن تصوره في ظل الموقف الذي تلتزم به الدولة العربية إزاء المجتمع المدني . ويعود الموقف المعارض لمؤسسات المجتمع المدني الذي تتبناه الدولة العربية أصلا، إلى الخوف من تنامي المعارضة السياسية لها ودرء مخاطر وجودها على ساحة العمل السياسي ، وضمان إحتكار العمل السياسي والإنفراد بالساحة السياسية من قبل النخب الحاكمة، وقمع إمكانيات بروز مبادرات أو توجهات مستقلة لهذه المؤسسات والحد من حرية حركتها السياسية ، وتحقيق الهيمنة الآيديولوجية وفرض الإلتزام بالخط أو الإتجاه السياسي العام لها ، والوصول إلى تبعية هذه المؤسسات لها وإلحاقها بأطرها وبناها السياسية بشكل كامل .

ولا شك إن تضخم دور الدولة العربية وإتساع تدخلها على حساب مؤسسات المجتمع المدني ، يأتي في العادة ليمس حقوق المواطنين وينال من حرياتهم وبروز ظاهرة تعسف سلطة الدولة إزاءهم. فكلما قويت مؤسسات المجتمع المدني وإزدادت فاعليتها وتواتر نشاطها ، ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتهم، وكلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وخفت فاعليتها وتوقف نشاطها، إزداد تعسف سلطة الدولة إزاء المواطنين ، وتضخم دور القوة في العلاقة بين المواطنين والدولة، وعلى حساب حقوقهم وحرياتهم. ومن هنا فإن تنامي مؤسسا المجتمع

المدني وتطورها، يعني من أحد وجوهه القدرة على الحد من تدخل الدولة في نشاطا المواطنين، وتنظيمها بالشكل الذي يحررهم من نفوذها وتأثيرها ويعزز من دورهم في الحياة السياسية .

إن حرص الدولة العربية على سلب مؤسسات المجتمع المدني، من حق التعبير عن المصالح وبلورتها وتمثيلها ، وتولي هذه المهمة بدلا عنها، وكذلك إبعاد مؤسسات المجتمع المدني عن الدور الحقيقي لها في الممارسة الديمقراطية والتطاول عليه، لا ينال من دور هذه المؤسسات فحسب، وإنما يمتد ذلك لينال من إستقلالية هذه المؤسسات أيضا [126]. وليس القصد من إستقلال المجتمع المدني وكف الدولة عن التدخل في شؤونه، وضعه في مواجهة السلطة أو جعله ندا لها، إنما يأتي من أجل إطلاق العملية الدينامية لتكون ونمو وتطور قواه ومؤسساته، بما يساهم في تعيز الديمقراطية ويعمل على ترسيخ قواعدها وآلياتها المختلفة . فما من شك في إن الديمقراطية الحقيقية تتوقف على الدور الحاسم لمؤسسات المجتمع المدني كقنوات وسيطة لتسهيل المشاركة السياسية، ولا يعدو إستقلال هذه المؤسسات إقامة الفصل بين وظائف الدولة وإختصاصاها من جهة، والقدرة على تجاوز هذه الإختصاصات من جهة أخرى، بغية ترك الفسحة الواسعة أمام مؤسسات المجتمع المدني لتمارس دورها الحيوي لتحقيق المساهمة الجدية للقوى التي تمثلها في إدارة شؤون الحكم وتقرير السياسة العامة. وبهذا المعنى يقف وراء الدعوةلإستقلال هذه المؤسسات هدف ضمان حرية الرأي والعمل والحركة لها، كي تتمكن من صون الممارسة الديمقراطية من محاولات التشويه والتخريب التي تنجم عن تدخل وتعسف الدولة، بضمان حياد الدولة بين القوى الإجتماعية وتيسير فرصة المشاركة السياسية أمامها عن طريق مؤسساتها المدنية .

ثالثا: تداول السلطة-

إن ثقافة المشاركة بقدر ما تقوم على المساواة والمشاركة السياسية الواسعة والحرية في تكوين مؤسسات المجتمع المدني، بوصفها الأدوات السياسية للعملية الديمقراطية، تنطوي على جعل البنى السياسية مفتوحة أمام جميع القوى السياسية، للتناوب على السلطة بينها والإقرار بمبدأ تداول السلطة بوصفه الآلية المؤسسية للعملية الديمقراطية الحقيقية .

يعد تداول السلطة أو التناوب عليها من قبل القوى السياسية الفاعلة على صعيد الحياة السياسية، من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية ، ولهذا لن يكون للتعددية الحزبية التي عبر عنها التحول الديمقراطي الحاصل في الدول العربية ، أي مغزى حقيقي ، بغير إطار دستوري ينظم عملية إنتقال السلطة، ويقرر الآلية التي يتم بمقتضاها هذا الإنتقال بين القوى السياسية العاملة على ساحة العمل السياسي فالمبرر الحقيقي والهدف الجوهري للتعددية السياسية على رأي (غسان سلامة)، هو إيجاد الطريقة المؤسسية التي تمكن القوى السياسية من التناوب على السلطة [127]. وليس تداول السلطة إلا اللآلية التي يجري عبرها مأسسة عملية التعاقب على السلطة، ولن يكون هناك بناء ديمقراطي حقيقي، ما لم تتاح أمام القوى السياسية، إمكانية تبادل مواقع الحكم والمعارضة، من خلال التنظيم المؤسسي لعملية التعاقب على السلطة في إطارالبناء الديمقراطي . إن القيمة المؤسسية لمبدأ تداول السلطة، لا تنحصر في فتح سبل العمل السياسي المشروع أمام التنظيمات السياسية فحسب ، وإنما في إنه يتضمن آلية محددة لتنظيم عملية إنتقال السلطة السياسية بين القوى السياسية أيضا . ومن هذا الجانب، ليس للتعددية الحزبية والعمل السياسي العلني المرخص للأحزاب، أية قيمة من دون قدرة هذه الأحزاب على الوصول إلى السلطة ، فلا يمكن لحرية العمل السياسي لهذه الأحزاب أن تتكرس في إطار بنية سياسية، إلا بإيجاد القواعد الدستورية التي تتولى تنظيم إنتقال السلطة السياسية، وما تداول السلطة غير آلية قانونية وسياسية مكملة لمبدأ حرية العمل السياسي، ففي الوقت الذي تقرر فيه هذه القواعد، الإجراءات القانونية والسياسية لعملية تعاقب القوى السياسية على السلطة، تعمل على تحويل السلطة السياسية برأي (زارتمان) إلى سلطة قانونية وليست فعلية [128]، فهذه القواعد ماهي إلا التقنية التي تجعل السلطة مفتوحة أمام جميع القوى السياسية، وبالتالي قدرتها على الوصول إلى مواقع الحكم، فعن طريقها تصبح مؤسسات السلطة السياسية، مراكز قانونية يمكن إشغالها أو إحتلالها من قبل القوى السياسية وتولي عملية الحكم، وليس حكرا أو إمتيازا لأي منها .أما الطابع الديمقراطي لمبدأ تداول السلطة، فلا يتجسد بفتح مجالات المشاركة السياسية لجميع القوى السياسية

وحسب، وإنما بإقرار إمكانية أي من هذه القوى الوصول إلى مواقع السلطة والحكم، وخاصة قوى المعارضة، وذلك عبر الإنتخابات والحصول على أصوات الناخبين [129]. وعلى ضوء ذلك يمكن تفسير وقوف تصور النخب الحاكمة العربية للتعددية السياسية، عند حدود السماح بالتعددية الحزبية وعدم السماح لها بأن تتطور بإتجاه تداول السلطة، فلم تؤد الجولات الإنتخابية التي شهدتها الدول العربية إلى أي تغيير على مستوى الحكم، حيث كان الهاجس المركزي المسيطر عليها، هو احتفاظ النخب الحاكمة بمواقعها، وكان الهدف الأساسي منها ، إضفاء مسحة ديمقراطية على حكمها . وليس المحدد الأساسي المهيمن على هذا التصور غير شرعية حكم هذه النخب ذاتها وشرعية إستمرارها بالحكم[130]، فهي وإن سمحت بإجراء الإنتخابات العامة إلا إنها لا تسمح مطلقا بأن توضع على قدم المساواة مع القوى السياسية الأخرى ، ولا تسمح بأن تكون شرعية إستمرارها بالحكم محل تساؤل . وعدم دفع التحول نحو التعددية السياسية، لأن يصل إلى حد تداول السلطة والإكتفاء بالتعددية الحزبية، ينطلق من إن مبدأ تداول السلطة، يعمل على تقنين الصراع السياسي، وذلك بالاستناد إلى قاعدة الإنتخاب والإحتكام إلى أصوات الناخبين من خلال صناديق الاقتراع، مما يفتح فرصة الوصول إلى السلطة أمام جميع القوى السياسية. وقاعدة الانتخاب بقدر ما تربط تولي السلطة وممارسة الحكم لمبدأ الأغلبية والأقلية عبر صناديق الاقتراع، تقرن الصراع حول السلطة بإرادة الشعب وتوجهاته وإختياراته في تقرير من يتولى الحكم من بين القوى السياسية، وعلى ضوء هذه القاعدة وحسب يتقرر الفصل بين من يكون في الحكم ومن يكون خارج الحكم من القوى السياسية في هذه الدول. ورفض تداول السلطة من قبل النخب الحاكمة، في حين يترشح عن هذه الحقيقية، فإنه ينتقص من العملية الديمقراطية ذاتها، ويدع العلاقة بين هذه النخب والقوى السياسية، وكذلك بين القوى السياسية نفسها ، في حالة صراع وشك وغموض، وتكون احتمالات تطورها باتجاه الأسلوب الثوري أو الإنقلابي للتعاقب على السلطة، قائمة ومبررة .

إن القلق المتزايد الذي يسيطر على النخب الحاكمة العربية بشأن شرعيتها وأمنها، قد إنعكس تلقائيا على مسار التغيير الديمقراطي، وفي مقدمة ما يسجل هنا وقوف التغيير الديمقراطي عن المسير بإتجاه الإقرار الفعلي لتداول السلطة والتعاقب عليها بين القوى السياسية . فمن أولويات الممارسة الديمقراطية، هي استبعاد أسلوب التعاقب الثوري على السلطة من قبل القوى السياسية الفاعلة على ساحة العمل السياسي، واللجوء إلى التعاقب الديمقراطي عليها، عن طريق القواعد الدستورية الضامنة لإمكانية التداول السلمي لها بين هذه القوى . بيد إن إحجام سياسة التغيير الديمقراطي، عن القبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة بين قوى الحكم وقوى المعارضة، من شأنه أن يترك وتيرة الصراع السياسي في تصاعد مستمر لا يستبعد بلوغه مرحلة اللجوء إلى العنف والقوة لتحقيق التعاقب على السلطة وذلك بالطريق الثوري أو الانقلابي، مما يمثل عجز هذه السياسة عن التوصل إلى آلية مقبولة لحسم الصراع السياسي. وبقدر ما يعبر التداول أو التناوب على السلطة، عن عمق الديمقراطية ورسوخ قواعدها ومؤسساتها وآلياتها، فإن عدم إمتلاك الدول العربية للقواعد والمؤسسات والآليات اللامة لعملية إنتقال السلطة السياسية بين الوى السياسية الصاعدة على الساحة السياسية الواسعة، يعد من أبر مظاهرأزمة الديمقراطية فيها [131] .وقد امتد تأثير عامل الشرعية السياسية إلى حدود التغيير الديمقراطي ذاته، بمعنى إدراك وتصور النخب الحاكمة لعملية التغيير الديمقراطي، فقد أخذت النخب الحاكمة بالتعددية وفي ذهنها أولا، أمن شخص الحاكم ذاته ثم النخبة، وكمحدد رئيسي لها في أولويات الصراع من أجل السيطرة السياسية، لضمان استمرار هذا الحاكم وهذه النخبة في اسلطة [132]، فهي ترفض حتى الآن أن تصل التعددية إلى عملية تغيير حقيقي بإتجاه الوصول إلى تداول السلطة فلم يحدث أن انتقلت السلطة من حاكم إلى آخر ومن نخبة إلى أخرى إنتقالا سلميا نتيجة إنتخابات تعددية حرة . وإذ تمثل سياسة التغيير الديمقراطي، منعطفا سياسيا كبيرا في الحياة السياسية العربية، فإن هذه السياسة تبقى منقوصة بدون الأخذ بمبدأ التداول السلمي للسلطة ومن أجل إرساء بناء ديمقراطي مستوفي لأصول وقواعد وآليات الديمقراطية السليمة، ينبغي أن لا تبقى السلطة حكرا على النخب الحاكمة وإنما أن تكون مفتوحة أمام الجميع وفي متناول كل القوى السياسية الفاعلة. ومن هذه الزاوية، فإن الاعتقاد أو الإيمان بالتغيير الديمقراطي وكذلك الإلتزام بأطر

الممارسة الديمقراطية، يتوقف على العمل لإستكمال مبادئ وعناصر ومؤسسات وآليات العملية اليمقراطية بالكامل، وبعكسه سيتعاظم نفوذ النخب الحاكمة، بينما ستصبح القوى السياسية الشعبية، على هامش الحركة السياسية، بعيدة كل البعد عن الدور والمكانة الطبيعية في سياق التغيير والبناء الديمقراطي الذي تشهده الدول العربية عامة .

الكوابح

تحديث الدولة العربة ليس مطلبا سياسيا وحسب وإنما هو خيارا حاسما على صعيد أمة الحكم، التي نجمت أصلا عن عدم إكتساب هذه الدولة، القدر الكافي من الشرعية السياسية ، وعجزها عن تطوير أطر وقنوات قانونية مؤسسية للشرعية، بفعل النشأة والتكوين العصبوي لها، واشتغالها على البنى العصبوية في الحصول على الشرعية. لقد تكون كيان الدولة العربية، وتأسس نظامها السياسي، عبر تسويات عصبوية ووفقا لعلاقات التوازن بين العصبيات، فكانت دولة عصبوية ونظاما سياسيا عصبويا . ويرى (بلقزيز) إنه يكاد لا يخلو كيان سياسي عربي من هذه اللوثة التي تعبر عن أزمة عميقة في شرعية الدولة والسطة معا، وعجزا واضحا عن تأسيس مجال سياسي حقيقي وحديث، بل وإقامة أركان الدولة على مقتضى السياسة المدنية، حيث الدولة والسلطة حق عام، وحيث مبدأ الشرعية القبول الطوعي والحر للمواطنين بالنظام القائم الممثل للإرادة العامة، فإن استمرار اشتغال الدولة على الآليات نفسها في التكوين والممارسة، يهدد بإعادة إنتاج أسباب الإخفاق السياسي وتجديد شروط النزاع الأهلي[133]. وعندما أرادت الدولة العربية بنظر (بلقزيز)، التعويض عن فقدانها الشرعية الوطنية والسياسية، الذي عرضها للإعتراض العام، بمحاولة تأسيس شرعية بديلة موايا من بوابة تحقيق المصالحة بينها وبين المجتمع العصبوي والتماهي مع مؤسساته، قصدت إنجاز عملية التجديد وإعادة الإنتاج لسلطة هذه الدولة[134]. ومن أجل بناء قوة الوجود على قاعدة عصبية تمكنها من الحماية ومن القاعدة الإجتماعية الضرورية التي تحتاج إليها، اعتمدت الدولة العربية اللعبة الطائفية أو المذهبية أو القبلية، وانحازت إلى قسم من المجتمع العصبوي على حساب أو دون الآخر[135]. وبهذه العملية هيأت الدولة العربية شروط عميق أزمة الشرعية فيها بوجهيها، فقدان الشرعية الوطنية العامة كدولة عصبوية من الوجهة الأولى، وفقدان الشرعية العصبوية كدولة منحازة لعصبية دون أخرى من الوجهة الثانية[136]. وفي هذا الحال يكمن مأزق الدولة العربية وإنعكاساته المباشرة، ليس على الحياة السياسية وحسب، وإنما على كيانها وتهديده بإستمرار إشتعال النزاعات الأهلية التي من نتائجها إحتمالات إنهيار الدولة والتفتت والإنقسام والإنشقاق .

من الجهة المقابلة، عرف المجتمع والواقع العربيين، تطورات متعددة بعضها ذات طبيعة إجتماعية والبعض الآخر ذات طبيعة سياسية، ولدرجة تدلل إن هذا المجتمع بات يعيش حالة من التحول والتشكل والصيرورة والانتقال، تنفي تماما صفة الجمود والشلل عن الواقع العربي[137]. فقد شهد هذا الواقع حالات من التجديد لقواه الحيوية، واستمرت ظاهرة الانبعاث الحضاري، لتمثل وجودا أصيلا وحيويا ونابضا في نسيج الواقع العربي[138]. وكذلك برزت في الحياة السياسية العربية، معطيات جديدة تحفز للبدء بسياسة تحديث كاملة، لأسس تكوين الدولة العربية، وبالتالي فتح المجال السياسي أمام التعاطي مع مبادئ وقواعد وآليات ثقافة المشاركة، ونضجت في الواقع السياسي العربي، متغيرات عديدة ، تحفز بشكل جدي لتفعيل الطلب الديمقراطي والتغيير السياسي . ولعل من أبرز هذه المتغيرات الجديدة التي فرض نفسها بروز المجتمع كقاعدة للحركة الإجتماعية ، فلم تعد الدولة المسير الوحيد للجسم الاجتماعي، وإنما أصبحت هناك حاجة لجعل الدولة في صالح الجماهير في المقام الأول[139]. ومن ثم لحق العلاقات الإجتماعية التي كانت سائدة في الفترات السابقة، تغيير عميق فالتضامنات الإجتماعية أصبحت أكثر واقعية، حيث انتشرت الثقافة الجمعوية في كثير من القطاعات [140]. كما تحولت مستويات الولاء التي ظلت طويلا في أسار التقليدية البحتة، إلى علاقات مواطنة ذات حدود واضحة بشأن الحقوق والواجبات [141]، ولم تعد علاقة المواطن بالدولة تقف عند مستوى السلطوية والعلاقة الطرفية، بل انتشرت ممارسات جديدة تتجاو الدينامية التأريخية التي كانت سائدة سابقا، أي التمردات العنيفة وحملات القمع ثم العودة إلى الهدوء من جديد [142]، وازداد الإهمتام بضرورة الوصول إلى تنظير جديد للعلاقات السياسية وشكل الدولة

وآيديولوجيتها على نطاق واسع، في البحث عن مسار التحول الديمقراطي الحقيقي وتغيير شكل الحكم في الدولة العربية بوجه عام [143]، الأمر الذي يكشف إن ضرورات التحديث السياسي باتت فاعلة وبوتائر متصاعدة بالضغط على النخب الحاكمة العربية نحو إحداثه، مما يضع هذه النخب أمام مأزق سياسي خطير في المرحلة الراهنة . وعلى الرغم من مشروعية السعي لتحديث الدولة العربية وبناء ثقافة سياسية مشاركة، فإن كوابح عديدة تقف على هذا الطريق، تمثل عقبات حقيقية أمام هذا المسعى وتحبطه . إن تعميم ثقافة المشاركة في الحياة السياسية العربية ، يبقى بحاجة إلى إجتراح توافق سياسي بين النخب الحاكمة العربية والقوى السياسية الشعبية ، فالنخب الحاكمة ما زالت تنمي تقاليد سياسية تتقاطع كليا مع ثقافة المشاركة، وتتبنى ممارسات وتدخلها إلى ميدان العمل السياسي ولا سيما على مستوى البنية السياسية تتناقض تماما مع الممارسات المعروفة لثقافة المشاركة ، وشيع في الحقل السياسي مفاهيم لا تمت إليها بصلة، وقوى الطالب الديمقراطي تقف عاجزة عن إيلاج مبادئ وقواعد وآليات هذا النمط من الثقافة السياسية إلى البنية السياسية وكذلك الحياة السياسية للدولة ، بدون التراضي مع النخب الحاكمة على التحديث السياسي التام . ويبدو إن من الصعب التوفيق بينهما ومازال التوافق السياسي عسيرا على التحقق في هذه المرحلة على أقل تقدير .

أولا:الزعامة الفردية-

تتميز الدول العربية بالموقع البارز والدور الكبير للقادة والرؤساء في إطار أنظمة الحكم بصورة خاصة والحياة السياسية بصورة عامة. فالقادة والرؤساء يتولون عملية إصدار القرارات السياسية ، ضمن النخب الحاكمة، وبمعزل عن مساهمة أية قوى أخرى، ويلزمون المؤسسات الحكومية والشعبية بتنفيذها من دون أية مناقشة أو معارضة . الشائع في الدول العربية حلول القادة أو الرؤساء محل المؤسسات السياسية، وفي الوقت الذي تعكس فيه هذه الظاهرة، السلطة الشخصية لهؤلاء القادة والرؤساء، تكرس الطبيعة الدكتاتورية لعملية إتخاذ القرارات السياسية، فهذه القرارات تصنع وتتخذ داخل دائرة ضيقة تتكون من الرؤساء والمقربين ضمن النخبة الحاكمة. والسلطة الشخصية للقادة والرؤساء، إنما هي إمتداد طبيعي لمعطيات الزعامة الكاريزمية، وحصيلة واقعية لمتراكم كثيف من الممارسات السلطوية لحكمهم الأبوي الذي تكرس في ظل الإنحطاط المؤسسي، فالشخصانية والفردية كزعامة من الصعب تفاديهما إلا بإحتفاظ الأجهزة التنظيمية للمؤسسات المختلفة ، بقدرة على الإستيعاب المنظم للعناصر المنتمية إلى هذه الأجهزة وبالقدر المطلوب للتحرك[144]. فعندما تتضاءل قدرة الأجهزة التنظيمية للمؤسسات، وتتخلف عن المد والتصاعد في مراحل التحرك النشيط تظهر الفردية، لأن الزعامة افردية تحرص على القيام بكل ما يصعب على القنوات التنظيمية القيام به، سواء من حيث قنوات جمع المعلومات ودراسة الأوضاع ومزج التخصصات المتعددة ، أو من حيث تحديد الأهداف ورسم السياسات وإيجاد الحلول للمشكلات ، وكذلك من حيث إتخاذ القرارات وتدفقها عبر قنوات الدعوة والتنفيذ والتحيك الإجتماعي للأفراد والجماعات[145]. وكلما جرت الإستعاضة بدور العيم عن الأطر المؤسسية، بوصفه مشروعا للتقرير ومصدرا للتحريك وقوة للدفع، تبدأ موجة التأكيد على الدور الزعامي والفردية، فتصبح الزعامة القوة الأساسية وكل ما عداها يدور في فلكها ويستمد وجوده منها ويتحرك بدغع من توجهاتها، وعندئذ يتعاظم دورها ويتنامى وزنها ويضعف دور الأطر التنظيمية ليكون تابعا وملحقا بها فتضمر بالنتيجة[146]. وفي حين يعبر بروز الزعامة الفردية عن ضعف المؤسسات السياسية، لا يمكن تفاديها إلا ببناء مؤسسات سياسية ذات فاعلية وقدرات عالية يمكنها تجاوز طغيان النفوذ الشخصي للقادة والرؤساء وتمادي هيمنتهم الفردية على العملية السياسية في الدولة. ولا شك إن إمتلاك القادة والرؤساء للسلطة الشخصية يعود عليهم بالهيمنة الكاملة على عملية إصدار القرارات السياسية في إطار نظم الحكم التي يقودونها. ولعل ما أسهم في فرض هذه الهيمنة وتعزيزها إن القادة والرؤساء إرتكزوا في ممارستهم للسلطة على معطيات الشخصية الكاريزمية وإكتسابم لمكانة أبوية، يصعب تحديها من جانب أية قوى سياسية أخرى فالشخصانية في الحكم هدف غلى حصر عملية إصدار القرارات السياسية بالقادة والرؤساء ، وسلب القدرة من المواطنين على المشاركة فيها، مما يجعل هذه الأنظمة ذات طبيعة أبوية[147]. فهي وسيلة للهيمنة على عملية إصدار القرارا السياسية،

وإبعاد كل القوى السياسية الرسمية والشعبية عنها، ولهذا تأتي القرارا السياسية متأثرة إلى حد بعيد بطبيعة علاقات النخب الحاكمة بالقوى السياسية المعارضة أو المنافسة، وتستهدف بشكل جوهري تحجيم نفوذ وتأثير هذه القوى في الساحة السياسية أو في مواجهتها. أما تداعيات الشخصانية في الحكم ، فتتمثل بطغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية وشخصية الممارسة السياسية ، مما يجعل للعناصر والولاءات الشخصية والأسرية والقبلية دورا حاسما في عملية صنع القرارات السياسية ، ويجعل القادة والرؤساء يمارسون السلطة إستنادا إلى هذه العناصر الشخصية دون تدخل من جانب نظيمات ومؤسسات رسمية[148]. ويأتي ذلك لأن الغلبة للعنصر الشخصي والعلاقات الشخصية على حساب النواحي السياسية، حيث يتحرك القادة والرؤساء داخل شبكة من العلاقات الشخصية، ويغلقون العملية السياسية على هذه العلاقات ويحصرونا في نطاقها، مما ينزع عن العملية السياسية طابعها السياسي .

إن الفردية ومن ثم الشخصانية، إنما تنبع من كون القادة والرؤساء مرك الثقل الأساسي في العملية السياسية التي تجري ضمن هذه الأنظمة، مما يجعل لهؤلاء القادة والرؤساء نفوذا سياسيا يفوق قوة الأحكام والقواعد الدستورية المنظمة لعملية ممارسة السلطة . وهذ الظاهرة لا تنحصر في طبيعة التنظيم الدستوري للسلطة الذي يهيأ للقادة والرؤساء، جراء التركيز الشديد للسلطة لصالحهم، ومن ثم السلطات والصلاحيات التي يحوزونها طبقا للتنظيم الدستوري المعمول به، القدرة على ممارسة عملية إصدار القرارات السياسية دون الإلتزام أو الرجوع إلى القواعد الدستورية النافذة وإنما ترجع لتأثيرات نفوذ الشخصية القيادية وإنعكاساتها أيضا . إذ إن حيازات القادة والرؤساء لنفوذ واسع يعود عليهم بالحرية الكاملة في إتخاذ القرارات السياسية والتحلل التام من القواعد الدستورية وتجاهل الدستور كليا والإعتداء على الشرعية . كما يلعب نمط الشخصية الكاريمية لهؤلاء القادة والرؤساء دوره الفاعل، فهم لا يميلون إلى التحرر من القيود الدستورية وعدم الإلتزام بالحدود التي يقيمها الدستور لسلطاتهم وصلاحياتهم فحسب، وإنما يجعلون من شخوصهم وقيمهم وممارساتهم مصدرا تستمد منه أنظمة الحكم التي يقودونها شرعيتها، وكذلك شرعية القرارات التي تصدر عنها. ومن الطبيعي في ظل هذا النمط من الشخصية القيادية الا يعود هناك مجال لتطبيق القواعد الدستورية، فتكثر الخروقات لقواعد الشرعية النافذة أو يجري تغافلها، فتتدهور قيمة المؤسسات الدستورية ويضمحل دورها في عملية صنع وإتخاذ القرارات السياسية، وتضمر من ثم المشاركة السياسية بل تنعدم كنتيجة من نتائج غياب المؤسسات السياسية عن العملية السياسية .

الزعامة الفردية إنما هي نتيجة طبيعية لميل أنظمة الحكم العربية، نحو تشخيص السلطة ، فالسلطة عندها كما يرى (المنوفي) ليست للحكم من حيث هو وظيفة، وإنما لصيقة بالحاكم تدور معه وجودا وعدما، كمالا ونقصانا [149]. فالرؤساء والقادة يقودون الأنظمة وإليهم تعود القرارات السياسية، والسياسات العامة من إختيارهم وهم وراء كل المواقف السياسية ويوصون بها . وهكذا ترتبط السلطة والحكم بشخوصهم بصورة يتعذر معها الفصل بينهما ، فتبرز الزعامة الفردية تبعا للمكانة التي يحتلها الرؤساء والقادة والدور الذي يلعبونه، والموقع الذي يشغلونه، وتنمو وتتعزز مع نمو المسؤولية التي يتولونها في إطار هذه الأنظمة، حتى ترتبط الأنظمة بأسمائهم، وتصبح شخوصهم مصدرا للشرعية السياسية التي تتمتع بها. وفي ممارستهم الشخصية للحكم ن فإن القادة والرؤساء إنما يعمدون على قوة تأثي شخصيتهم على الآخرين ونفوذهم الواسع عليهم . وإذ تعكس الشخصانية، الموقع المتقدم الذي يشغله القادة والرؤساء ضمن النخبة الحاكمة ، وفعاليتهم المتزايدة في عموم حركة الأنظمة الي يقودونها، تجسد حقيقة توزيع القوة السياسية داخل النخبة والنظام معا، حيث يمتلك القادة والرؤساء من النفوذ والهيمنة على آليات الحكم، ما يمنحهم القدرة الكاملة في ممارسة السطة السياسية، ومن ثم التفرد بإصدار القرارات السياسية بعيدا عن الأطر المؤسسية الرسمية . إن الزعامة الفردية الغالبة على أنظمة الحكم العربية، تنمو معتمدة على قوة شخصية الرؤساء والقادة وتأثيرها على الآخرين، ضمن النخبة الحاكمة وفي عموم المجتمع، ولكنها تتعزز على حساب المؤسسات السياسية ودورها في العملية السياسية، حيث يحل الرؤساء والقادة محل المؤسات السياسية في عملية إتخاذ القرارات السياسية، وتطغى شخصيتهم على العملية السياسية عبر

مسيرة النظام. وإن طغيان شخصية الرؤساء والقادة، على مكانة المؤسسات السياسية ، يمثل حالة غير صحية تسري في جسد النظام الحاكم ، فتعاظم دور الرؤساء والقادة يؤدي إلى تمحية المؤسسات السياسية جانبا، وإشغال موقعها ودورها الوظيفي بالسلطة الشخصية التي يتمتعون بها ن وبالتالي إتخاذ القرارات السياسية بمعزل عنها، وعند ذاك تتصاعد وتائر الفردية في الحكم وتتحول إلى دكتاتورية فردية . فلا شك في إن غياب المؤسسات السياسية عن عملية صنع وإتخاذ القرارات السياسية، يؤشر بشكل واضح، وهن أو ضعف المؤسسات السياسية وعجزها التام عن مجاراة قوة ونفوذ القادة والرؤساء ضمن آليات عمل النظام الحاكم، وحينما تضعف المؤسسات السياسية، لا يعود هناك مجالا للمشاركة السياسية وخاصة في ظل هيمنة القادة والرؤساء ، حيث تتحول إلى تعبئة لا غير .

ثانيا: السلطة التقليدية-

السلطة التقليدية هي نمط السلطة القائمة في دول الخليج والجزيرة العربية، إذ أقيمت الدولة على أسس عائلية - قبلية - وتستأثر بالحكم فيها أسر معينة إرتبطت بعلاقات خاصة مع القوى الاستعمارية، وتبني أسس حكمها على التقاليد القبلية بعيدا عن الأطر المؤسسية للشرعية في الدول الحديثة. فالدولة نشأت هنا، عبر تمكين القوى الإستعمارية الأسر التي تحالفت معها من تولي الحكم على مجتمعات تقليدية صممت بشكل كيانات سياسية. إنها نشأت برأي (النقيب) حول الأسر الحاكمة كمؤسسات سياسية مركزية، وتوحيدها لترسيخ مركزية القرار في أعلى مستوى بيروقراطي للنخبة الحاكمة، بحيث تصبح مؤسسات الدولة الأخرى إمتداد وظيفي للأسر الحاكمة وبالتالي ترجمة الولاء للدولة في النهاية على إنه ولاء شخصي للأسر الحاكمة[150]. وعليه فإن الأسر الحاكمة هي نواة الدولة، بيدها السلطة المركزية وتمتد لها أذرع هي القبائل المتحالفة والمتعاونة معها، لبسط سلطان حكمها على عموم المجتمع. أما طبيعة هذه الدولة، فهي دولة تسلطية تتميز بالمركزية بكل معنى الكلمة، تتمتع فيها الأسر والنخب الحاكمة التقليدية، التي جمدتها معاهدات الحماية الإستعمارية في مراكز الحكم ، بالدور البارز، حتى ظهرت الأسر الحاكمة وكأنها مؤسسات سياسية تملك الدولة ، في لم تأتي عن طريق الإختيار أو الإنتخاب وإنما بحكم وضعها السابق ، مما يعني تكليف الدولة الحديثة للمتطلبات القبلية الطائفية ومحاولة النخب الحاكمة المحافظةعلى العلاقات التقليدية في ظل النظام السياسي الحديث والأوضاع الإقتصادية المستجدة[151]. ونتيجة للدور الوظيفي للقبائل في دعم الأسر الحاكمة وحكمها، تحولت القوى القبلية المتضامنة، إلى مؤسسة من مؤسسات الدولة الحديثة، وتكيفت مع الأوضاع السياسية والإقتصادية المستجدة، لدرجة باتت المؤسسة القبلية والمؤسسة الطائفية، بشكل مواز لها، بديلا عن المؤسسات الدستورية الديمقراطية المنتخبة، كنوع بدائي متخلف لخرافة الديمقراطية القبلية [152]. فهي على هذا الأساس، دولة تسلطية تفرض تبعية المجتمع للسلطة المركزية للأسر الحاكمة بأدوات وآليات حكم بدائية متخلفة. وأما آلية الحكم في هذه الدولة، فهي آلية مركزية تضمن هيمنة الأسر الحاكمة، فعلى أساس من العلاقات الشخصية القائمة على روابط القرابة والمصاهرة، أنشأت نوعا من الهرمية المتماسكة، نواتها الأسر الحاكمة المتغلغلة في مختلف نشاطات المجتمع، والقادرة على التأثير فيه بحكم تماسكها الداخلي وهيمنتها على جهاز الدولة وعائداتها النفطية، وأقامت تسلسلا هرميا حاكما في إطار تقاليد ثقافة تسبغ عليها شرعية تقليدية لا يرقى إليها الشك، حيث يجد معظم المواطنين وسائل التوجه للحاكم أما مباشرة أو من خلال ممثله القريب القيم على وزارة أو إدارة محلية[153] . فهناك مركزية في قمة هيكل هرمي للسلطة يعتمد على علاقات القرابة والروابط الشخصية التقليدية القائمة على التضامن القبلي لصالح الأسر الحاكمة . تسند السلطة التقليدية للأسر الحاكمة، شرعية تقليدية مستمدة من العادات والتقاليد العائلية والقبية المؤطرة بترتيبات سياسية [154] ففي محاولة تحقيق الإحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، خلقت تقسيمات عمل جديدة بين القوى الإجتماعية والسياسية الممثلة في التضامنيات، بحيث تتمكن الأسر الحاكمة من التلاعب بها للحفاظ على الوضع القائم والترتيبات الإجتماعية المتخلفة في المؤسسات القبلية والطائفية والدينية [155]. ولكي يعطي هذا التقسيم الفاعلية لإحتكار مصادر القوة والسلطة من قبل الأسر الحاكمة، تم تكييف الترتيب السياسي، بأن يكون الحاكل على

رأس هرم من العلاقات الشخصية والعائلية والقبلية المنطلقة من رأس الهرم نزولا إلى الشعب بأسره، فيأتي بعد رأس الأسرة أشقائه وأقربائه وأعضاء الأسرة الحاكمة، فشيوخ القبائل بحيث يحاط الحاكم في مجلس الوزراء وقيادة القوات المسلحة والإدارة العليا بأفراد أسرته الذين بدورهم يقيمون مجالسهم الخاصة وتحالفاتهم الذاتية عن طريق المصاهرة أو القربى أو الشراكة في الأعمال [156] .
والمحصلة ان هذا الإحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، أي إستئثار الأسر الحاكمة بالثروة والحكم،أدى إلى الركود الإجتماعي والحضاري والتجميد القسري للقوى الإجتماعية في تقسيمات عمل مفتعلة تهدف إلى المحافظة على ترتيبات وعلاقات إجتماعية قبلية – طائفية متخلفة ، مثلما كان الإستناد على شرعية التسلط والإرهاب، بدلا من الشرعية الدستورية القائمة على الرضا الشعبي والسلطة الرقابية الشعبية، لابد أن يؤدي إلى الإحتكاك والعنف السياسي[157] . فلا يمكن الحفاظ على ديمومة الترتيبات والتقسيمات الإجتماعية – السياسية، لعدم ضمان الإستئثار المطلق للقوة والسلطة من قبل الأسر الحاكمة والنخب المتحالفة معها، في مجتمعات بدأت تشهد نوعا من الحراك السياسي على الرغم من كونها تقليدية. للدولة التسلطية هنا أدواتها التقليدية أيضا، فهي تعتمد كليا على التضامنيات في المجتمع في غياب الأحزاب والتنظيمات المجتمعية التي تسهل الإنصهار الوطني، الأمر الذي قاد إلى مأسسة القبلية والطائفية [158]. فمن أجل الإستئثار بالحكم، جعلت الأسر الحاكمة التضامنات القبلية، المستودع البشري الرئيسي لتوظيف أفراد الجيش والشرطة والميليشيات المسلحة المسماة (الحرس الوطني) [159] . إلا إن هذه الدول ، تختلف من حيث درجة مأسسة التضامنيات في نظم حكمها، فبعضها تعتبرها غير رسمية تعمل من خلال البنى السياسية، وبعضها الآخر تعتبرها شبه رسمية، وأخرى تعتبر المؤسسة القبلية إحدى مؤسسات الدولة وحددت مكانها القانوني والسياسي في التشريعات الحديثة [160] . وفي حين جعلت التضامنيات أبرز أدواتها، إمتدت جهودها لتعزيز إستئثارها بالحكم والثروة، إلى منع قيام قوى إجتماعية وسياسية مستقلة عن الدولة معبرة عن مصالح وطموحات الشعب المختلفة، ولهذا منعت قيام الأحزاب السياسية وحرمت قيام الحركات الإجتماعية والسياسية اللاموالية لها، وقمعت التنظيمات النقابية وفرضت رقابها المباشرة على التنظيما المهنية، وإخترقت جميع مؤسسات المجتمع المدني [161]، وبالتالي تكرس الطبيعة التسلطية عن طريق إحتكار السلطة ووسائل العمل والتنظيم السياسي وإستبدالها بأدوات تقليدية تخدم تسلط الأسر الحاكمة، التي تتماثل علاقاتها مع العلاقات داخل هذه الأدوا البدائية التسلطية . قيمت الدولة هنا من أجل حماية المصالح الإستعمارية الغربية ولاسيما إستمرار إمدادات النفط، عن طريق تنصيب أسر تعاونت معها، فعلى رأي (مسعود ضاهر) تمت ولادة الدولة في الخلج والجزيرة العربية على قاعدة الموروث القبلي التسلطي من جهة والمخزون النفطي الهائل من جهة انية والإرتباط التبعي بالإمبريالية العالمية من جهة ثالثة [162] فقد ولدت الدولة النفطية التسلطية، من رحم النظام القبلي، وأستفاد الإستعمار الأوربي من تلك النظم وبنى على أساسه دولا ذات أشكال قانونية وحدود دولية معترف بها وذلك لضمان مصالحه النفطية في هذه الرقعة البالغة الغنى بالنفط ومشتقاته[163] . والأسر التي نصبت حاكمة في هذه الدول ليست إلا طبقة وظيفية مهمتها الربط بين الأنظمة والقوى السياسية المحلية المحيطة من ناحية ، وتحقيق مصالح الرأسمالية فيدول المركز الغربي وتنفيذها من ناحية أخرى[164] . فقد أوكلت للأسر الحاكمة في هذه الدول، مهمة رئيسية ودور وظيفي محدد هو الحفاظ على المصالح الإستعمارية النفطية، فهي وكيلة للغرب ووجودها مرتبط بالمصالح الإستعمارية، وحكمها التسلطي يأتي في سياق الهدف الحقيقي من وجودها .

ثالثا: الأنظمة الدكتاتورية-

تسود الدول العربية أنظمة حكم دكتاتورية، حيث يهيمن على الحكم والسلطة نخبة عسكرية – مدنية، وتجري عملية صنع وإتخاذ القرارات السياسية وإختيار السياسات العامة ، داخل الدائرة الضيقة للنخبة الحاكمة دون أية مشاركة من القوى والتنظيمات السياسية الأخرى . من الناحية الدستورية، تشهد الحياة السياسية في الدول العربية، إهتزاز مبدأ الحياة الدستورية، فمعظم دساتير هذه الدول، تنص على حكم الشعب والفصل بين السلطات وحريات وحقوق المواطنين، إلا إن هذه

الدساتير لا تملك حرمة القانون الأعلى الذي يقيد التشريع، بمبادئه وقواعده وأحكامه، ولا يمنع الحاكمين من أن يصدروا من القوانين ما يفرغ الدستور من مضامينه التي هي في صالح الشعب ولحقوق المواطنين الأساسية وحياتهم [165] . فالدساتير وإن نصت على حرية الإعتقاد وحرية الرأي والحق في تكوين الأحزاب السياسية، غير إنه مع وجود هذه النصوص يعيش الإنسان العربي تحت وطأة القهر وعدم الإطمئنان على وجوده نفسه فضلا عن حقوقه وحرياته[166] . فلا تسمو الدساتير على إرادة الحاكمين، وتكون لهم القدرة على تقييد كل قواعده ونصوصه أو تجاهلها أو التجاو عليها، بما في ذلك حقوق وحريات المواطنين .

في الدكتاتوريات العربية، لا يجري الوصول إلى مواقع الحكم عبر الإرادة الشعبية، أي بالوسائل الديمقراطية، وإنما عبر الإنقلابات العسكرية، التي يعقبها في العادة تعطيل الحياة النيابية وحل الأحزاب السياسية وإعلان الأحكام العرفية [167] وتتميز هذه الدكتاتوريات بغياب أو ضعف مؤسسات المشاركة كالمجالس النيابية والأحزاب والمنظمات الجماهيرية، فلا تعترف بعضها بالمجلس النيابي المنتخب أو حتى المعين، وفي أخرى تنشأ برلمانات شكلية لا تكاد تزاول دورها التشريعي والرقابي، وأعضاؤها (نواب خدمات) تشغلهم المصالح الذاتية والفئوية، وسلوكهم التصويتي يمالي رغبات الحكومة، وإن وجد مجلس نيابي نشط يغلب أن يكون مصيره الحل[168]. وبهذا الشكل تتوقف الحياة النيابية قانونيا أو يتم تعطيلها فعليا إن وجد مجلس نيابي منتخب أو معين ويغلب على الدكتاتوريات العربية ، طابع الحكم العسكري ، فيتم الإستيلاء على مصادر القوة والسلطة في المجتمع أو الإحتكار الفعال لها، وإثر توليهم الحكم يستهدفون الإستيلاء الكامل على الدولة، أي شبكة المؤسسات المركبة التي تشكل الحومة إحداها، حيث يلجأون إلى حل البرلمان والمجالس المنتخبة، ويقومون بتعيين الضباط في الوزارات والمراكز القيادية وأجهزة الحكم المحلي وفي بيروقراطية الدولة على إختلاف مستوياتها، ومن أجل تعزيز سيطرتهم المؤسسية، يعمدون إلى تعليق الدساتير وإلغاء الضمانات الدستورية ويفرضون قوانين الطوارئ والأحكام العرفية، وتتولى أجهزة الحكم العسكري وظائف التشريع والتنفيذ وحتى الإشراف على القضاء، بمعنى جمع السلطات لديها ومزاولة سلطات سياسية واسعة [169] . ومن ثم مد سيطرتهم على النقابا والتنظيمات المهنية، وإحتكار وسائل الإعلام وتوظيف المفكرين والمثقفين لصالحهم، وكذلك التوسع مؤسسيا في أجهزة المخابرات والأمن، وبالتالي عزل الشعب وخلخلة قواه وتنظيماته أو القضاء على المشاركة الشعبية[170] . فلا يعود لقوى الشعب وتنظيماتها السياسية المدنية أي دور يذكر وتتضاءل نشاطاتها وتتحجم إثر إستكمال النخبة الحاكمة سيطرتها على مصادر القوة والسلطة في المجتمع بعد نجاحها في تولي الحكم . من ناحية آلية الحكم تهيمن السلطة التنفيذية وتصبح ذات وضع متفوق للغاية على السلطة التشريعية، وينتهك إستقلال القضاء، وفي أحيان كثيرة يلغى هذا الإستقلال عن طريق تشكيل القضاء السياسي أو المحاكم السياسية ، وتحاصر أو تصادر الحريات السياسية بمقتضى القوانين الإستثنائية [171] ولكون الوصول إلى السلطة والإمساك بها، لا يتم طبقا للأساليب الديمقراطية وبعيدا عن إرادة الشعب ، تنفتح فرص السلطوية في إتخاذ القرارات السياسية ، ففي قمة الهرم السياسي، تصنع القرارات وتفرض على القاعدة دون مشاركة منها، تحت غطاء معرفة القمة بمقتضيات المصلحة العامة [172] . فالهيمنة على سلطة الحكم بعيدا عن إرادة الشعب، تعود على النخبة الحاكمةبالميد من السلطات وتتكرس الدكتاتورية في إطار أنظمة الحكم . وعلى مستوى النظام الحزبي، تميل بعض الدكتاتوريات العربية إلى معاداة الحبية بحجة إنها تؤدي إلى تفتيت المجتمع الموحد، وتميل أخرى للأخذ بنظام الحزب الواحد حيث ينفرد حزب وحيد بالحكم والسلطة، ويحتكر العمل السياسي ويهيمن على الدولة والمجتمع، فتضيق المشاركة السياسية وتنحصر بالمشاركة من خلال الحزب الوحيد، بل تنعدم ويجري إستبدالها بالتعبئة. وتأخذ البعض بصيغة الحزب القائد حيث تسمح لأحزاب أخرى بالعمل إلى جانب حزب السلطة وتوظفها لمهمة تعبئة الجماهير ، فهي تنظيمات تنقصها الدينامية السياسية والوظيفية في الربط الحقيقي بين النخبة والجماهير [173] وهناك البعض الآخر، الذي يأخذ بالتعددية الحزبية المقيدة أو المحددة، عندما يصار إلى محاصرتها بقيود قانونية وعملية تجعلها أقرب إلى نظام الحزب الواحد، حيث ينفرد بالسلطة حزب معين تواجهه

أحزاب معارضة صغيرة [174] . وجميع هذه الأنظمة الحزبية، ليست إلا أطر لتقييد المشاركة السياسية، حيث تقدم بديلا عن التعددية الحزبية كإطار للمشاركة السياسية الواسعة والحرة . إن الحكم الدكتاتوري، يوفر للنخبة الحاكمة القدرة على التحكم الفعلي بالمجتمع وقواه وتنظيماته الأساسية، في إطار تصور تكاملي في العلاقة بين الدولة والمجتمع. وقد إتبعت الدكتاتوريات العربية من أجل فرض سيطرتها الشاملة على المجتمع إستراتيجية سارت في ثلاث مسارات أساسية هي [175] :-

1- القضاء على المعارضة السياسية أو إضعافها .

2- إخضاع المؤسسات الإجتماعية من أجل خدمة مصالح الدولة .

3- القضاء على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث كالنقابات المهنية والأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية والإجتماعية ومؤسسات التربية والدين ووسائل الإعلام .

على إمتداد حكم النخبة العربية تعززت الدكتاتورية وتغذت على نجاحات هذه النخبة في القضاء على المظاهر والممارسات الليبرالية، وتحولت السياسة حسب رأي (سعد الدين إبراهيم) إلى تعبئة البشر والموارد لأهداف مجتمعية مرغوبة، ولكن دون السماح بالتعددية السياسية أو بوجود مراكز قوة مستقلة عن السلطة المركزية للدولة، أي إنها لم تسمح لمنظمات المجتمع المدني وتكويناته بأن تنمو مستقلة عن هيمنة الدولة [176] . وعلى الرغم من إحتواء هذه الدكتاتوريات لمؤسسات المجتمع المدني الموجودة داخل أطرها السياسية، لم تحظى بقاعدة إجتماعية عريضة . بيد إنه وبرغم نشاط القوى المعارضة وحصولها على قدر كبير من المساندة والتأييد الشعبي، ما زالت تتمتع بقسط كبير من الإستقرار قد يمتد لفترة طويلة، ولعل من أبرز الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة [177] :-

1- إن إتساع دور الدولة ينتج سياسات إجتماعية وإقتصادية يعاد تكرارها دعما لإستمرار الأوضاع كما هي بلا تغيير.

2- وجود قائد قوي ومركزي قادر بأسلوب المناورة والتكتيك على التغلغل في عدد من شرائح المركزية والسيطرة حتى مع حدوث تغييرات دورية في الأشخاص لغرض تسهيل إنتهاج السبل الجديدة ، فهناك تغييرات تتعلق ببرامج محددة وهناك إنتخابا وتغييرات حكومية قد تكون مصحوبة بتغييرات في التكوينات الإجتماعية والمطالب السياسية .

3- إستخدام تكتيك المشاركة المحدودة كمرحلة وسطى من الديمقراطية تسمح بوجود النشاطات والمناورات السياسية على مسرح يشمل المعارضين والموالين على السواء دون أن يمتد لإستيعاب الجماهير بل يتم إنتزاع السياسة بخنق النشاط السياسي نفسه.

4- فعالية أجهزة السيطرة في تركيب الدولة كأجهزة الأمن لقمع المعارضة الكامنة والمحتملة التي يكون هدفها تغيير طبيعة الدولة .

الخاتمة

مما لا شك فيه إن الدولة العربية هي السبب الحقيقي والمباشر لأزمة الحكم، التي لازمتها منذ قيامها وحتى الوقت الحاضر، والتي إستعصت على النخب الحاكمة العربية ، بإنعكاساتها المباشرة على الحياة السياسية العربية . فقد قامت الدولة أصلا، على مقتضى العصبية، وإنغمست في الصراع العصبوي، حتى باتت مقيدة بالتمثيل العصبوي، ففقدت القوة القادرة على التحكم وإدارة وتنظيم الصراع السياسي، ومن ثم عجزت عن تطوير أسس راسخة للشرعية الدستورية، المستندة إلى الرضا والقبول الطوعي الحر للمواطنين بالمؤسسات السياسية للدولة .

كما إن الدولة العربية، تمثل العقبة الرئيسية أمام عملية التحديث السياسي لأسس وقواعد تكوينها العصبوي، من أجل بناء دولة حديثة ، ترتكز على أصول ومقومات وقواعد وأدوات وآليات ثقافة المشاركة . إذ يمثل تخلي الدولة عن عصبيتها ، إنقطاعا عن جذورها التأريخية، يحمل معاني الإعتراف بعدم شرعية النشأة والوجود، وكذلك التشكيك بقدرتها على إعادة إنتاج نفسها وتجديد ديمومتها ، بما يجعلها على مقربة من مقتضيات الحداثة السياسة .

لا يعني هذا، إن الدولة العربية ، يمكنها بلوغ الحداثة السياسية، من دون تحديث أسس وقواعد التكوين العصبوي لها ، وإنما يعني إنها – أي الدولة – بإمكانها إدخال التغييرات الديمقراطية على بنية السلطة السياسية، وفتح المجال السياسي لإنشاء وتكوين مؤسسات المجتمع المدني، ورفع القيود

القانونية والعملية التي تضعها على حركة ونشاط هذه المؤسسات، بل إن الديمقراطية بقواعدها وآلياتها وممارساتها، والدورالفاعل لمؤسسات المجتمع المدني في التعبير عن المصالح، تعد الضمان الحقيقي للإستقرار السياسي المنشود. وهذا الأمر بحد ذاته ، يلقي على الدولة مسؤولية تحقيق الإنتقال الديمقراطي، وتوفير الأسس الدستورية والمؤسسية بغية الوصول إلى ممارسة ديمقراطية حقيقية .

فلا شك إن تحول الدولة العربية نحو الديمقراطية والبناء الديمقراطي وإطلاق العملية الدينامية لتبلور وتكون مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز دورها في نطاق العملية السياسية، لا بد وأن يخفف من وطأة تأثيرات الإنتماء العصبوي لها . وعلى العكس فإن إستمرار إشتغال الدولة العربية على البنى والعلاقات العصبوية في الممارسة ، سيعيد إنتاج أسباب أزمة الحكم وبوتائر متصاعدة حتما . فالثقافة الديقراطية من شأنها إعادة إدماج الجماعات والفئات من جديد في إطار العملية الديمقراطية، عن طريق مؤسسات المجتمع المدني ، وخلق الإجماع الوطني بعيدا عن العصبيات والصراع العصبوي، الذي من شأنه فتح الأبواب للنزاعات الأهلية وتهديد كيان الدولة وتعريضه إلى التحلل والإنهيار، كما تعمل الممارسة الديمقراطية القائمة على المنافسة والتداول السلمي للسلطة على تعزيز الإجماع الوطني وبالتالي تهيئة عوامل الإستقرار السياسي، وإنضاج شروط ومقومات وقواعد بناء الدولة الوطنية، فلا يمكن للدولة العربية الحالية الإرتقاء إلى مستوى الدولة الوطنية، إلا بالديمقراطية كقيم وممارسة .

الهوامش

(1) موريس ديفرجيه، سوسيولوجيا السياسة ، مبادئ أولى في علم السياسة ، ترجمة هشام ذياب ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1980، ص 130 .

(2) محمد علي محمد، أصول الإجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1980، ص 163 .

(3) عدّ (لوسيان باي) مبدأ إشاعة المساواة والتغيير من منزلة التابع إلى العدد المتايد من المواطنين المشاركين ، بمعنى الإنتقال من ثقافة الخضوع أو التبعية إلى ثقافة المساهمة أو المشاركة من أبرز مبادئ التنمية السياسية ، أنظر ،

Lucian W. Pye, Political culture and political development ,In Lucian Pyeand Sidney Verba,Politicalcul tureand Political development, Princeton, Newjersey, Princeton niversity press, 1965,P-13. Also,Lucian W. Pye, Aspects of political development, Boston, Little Brown and company, 1966, P-39.

(4) Waltr A.Rosembaum,Politicalculture,praegerblishers,NewYork,1975,P4.

(5) Ibid,P-7.

(6) LucianW.Pye,Politics,personalityandNationbulding(N.j.NewHaven,196)PP-122-124.

(7)RobertDahl,PoliticaloppositionsinWesterndemocracies(N.j.NewHaven,1966)PP-352-355.

(8) Sidney Verba,Comparative political culture, In Lucian Pye and Sidney Verba, edg,political development,op-cit,PP-529-533.

(9)Gabriel A.Almond and Sidney Verba, The civic culture,political attitudes and democracy in five nations,Princeton University prees,Princeton,Newjersey, 1963,P-19.

(10) Dell Hitchnmer and Levine Carol, Coparative government and politics,NewYork:Dodd Mead comp.Inc, 1980,P-37.

(11) صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي، أسسه وأبعاده ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد، 1991 ، ص 345 .

(12) Walter A.Rosenbaum,op.cit.,P-59.

(13) Gabriel A.Almond and Sidney Verba,op,cit.,P-101.

(14) أنظر، موريس ديفرجيه ، نفس المصدر السابق ، ص 130 .

(15) Dell Hichmer and Leviene Carol,op,cit.,P-37.

(16) Walter A.Rosenbaum,Political culture,op,cit.,P-59.

(17) صادق الأسود ، نفس المصدر السابق ، ص 345 .

(18) Gabriel A.Almond and Sidney Verba, The civic culture,op,cit.,P-19.
(19) موريس ديفرجيه ، نفس المصدر السابق ، ص 130 .
(20) كمال عبد اللطيف ، العرب والحداثة السياسية ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولى 1997، ص 16 .
(21) المصدر نفسه ، ص 17 .
(22) إن الخطاب السياسي العربي المعاصر لا يتعامل مع الواقع مباشرة ، وإنما يتجاهل هذا الواقع ويحاول طمسه بحيث علاقة إنقطاع بين الفكر وموضوعه أو بين مضمون الخطاب ومنطوقه أنظر، محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية ، دار الطليعة ، بيروت ، 1982 ، ص 92 .
(23) عبد الإله بلقزيز ، دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية ، مجموعة مؤلفين ، النزاعات الأهلية العربية ، العوامل الداخلية والخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص 56-57 .
(24) المصدر نفسه ، ص 57 .
(25) محمد جابر الأنصاري ، إشكالية التكوين المجتمعي العربي ، أقليات أم أكثرية ، نفس المصدر السابق ، ص 40 .
(26) نزيه نصيف الأيوبي ، العرب ومشكلة الدولة ، دار الساقي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1992، ص132 .
(27) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، شركة الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت،د.م)، ص .92 .
(28) برهان غليون ، نفس المصدر السابق ، ص 80 .
(29) برهان غليون ، نفس المصدر السابق ، ص 80-81 .
(30) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 58 .
(31) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 59 .
(32) وضاح شرارة، حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين، دار الحداثة، بيروت، 1980، ص 229-227 .
(33) محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية ، مدخل إلى فهم الوافع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1995 ، ص 189 .
(34) علي الدين هلال ، مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث ، مجموعة مؤلفين ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1984 .
(35) مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة ، مرك دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987 ، ص 5-10 .
(36) عبد الله العروي ، مفهوم الدولة ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، 1988 ، ص 146 .
(37) نفس المصدر السابق ، ص 127-128 .
(38) نفس المصدر السابق ، ص 127 .
(39) نفس المصدر السابق ، ص 127 .
(40) وضاح شرارة،إستئناف البدء:محاولات في العلاقة بين الفلسفة والتأريخ، دار الحداثة، بيروت، 1981، ص 109-112.
(41) المصدر نفسه ، ص 121-122 .
(42) المصدر نفسه ، ص 121 .
(43) المصدر نفسه ، ص 128 .
(44) وضاح شرارة ، نفس المصدر السابق ، ص 121 .
(45) وضاح شرارة ، نفس المصدر السابق ، ص 121-122 .
(46) نزيه نصيف الأيوبي ، نفس المصدر السابق ، ص 126 .
(47) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 77 .
(48) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 77 .
(49) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 79 .
(50) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 78 .
(51) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 78 .
(52) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 55 .
(53) برهان غليون ، نفس المصدر السابق ، ص 101-102 .
(54) وضاح شرارة ، نفس المصدر السابق ، ص 109-112 .
(55) وضاح شرارة ، نفس المصدر السابق ، ص221-222 .
(56) برهان غليون ، الديمقراطية العربية : جذور الأزمة وآفاق النمو ، في مجموعة مؤلفين ، خيار الديمقراطي ، دراسات نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1994 ، ص 122 .
57) المصدر نفسه ، ص 122 .
(58) المصدر نفسه ، ص 123 .
(59) برهان غليون ، نفس المصدر السابق ، ص 123 .
(60) برهان غليون ، نفس المصدر السابق ، ص 123-124 .

(61) برهان غليون ، نفس المصدر السابق ، ص 123 .
(62) عبد الإله بلقزيز ، الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي ، العوائق والممكنات ، في مجموعة مؤلفين ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 145 .
(63) غسان سلامة، نحو عقد إجتماعي عربي جديد، بحث في الشرعية الدستورية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987 .
(64) سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، ط2، 1988، ص 196 .
(65) خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1987 ، ص 143 .
(66) المصدر نفسه ، ص 144-145 .
(67) سعد الدين إبراهيم ، نفس المصدر السابق ، ص 193 .
(68) سعد الدين إبراهيم ، نفس المصدر السابق ، ص 193 .
(69) سعد الدين إبراهيم ، نفس المصدر السابق ، ص 193-194 .
(70) سعد الدين إبراهيم ، نفس المصدر السابق ، ص 194 .
(71) ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التطور الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص 286 .
(72) سعد الدين إبراهيم ، نفس المصدر السابق ، ص 184 .
(73) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 286 .
(74) مايكل هدسون، الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات، ورقة قدمت إلى: العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة، ندوة المحرر هشام شرابي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 21.
(75) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 287 .
(76) مايكل هدسون ، نفس المصدر السابق ، ص 27 .
(77) برهان غليون ، بناء المجتمع المدني العربي ، دور العوامل الداخلية والخارجية ، مجموعة مؤلفين ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مرك دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1992 ، ص 745 .
(78) يذكر بصدد التعددية الحزبية في مصر إن الرئيس السادات أراد أن يحقق تحررا سياسيا من الأعلى تتم السيطرة عليه بعناية حيث بقيت سلطات الرئاسة بوضع السياسة الأساسية بدون إنتقاص ولكن تراخت سيطرة الدولة على الحلبة السياسية . أنظر، ريموند هنبوش، الأحزاب السياسية في الدول العربية ، في مجموعة مؤلفين ، الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1989 ، ص 617. ويذكر إن هذا التصور يمكن قراءته في الأسباب التي دفعت نحو تبني التعددية، حول أسباب الأخذ بالتعددية الحزبية في عهد الرئيس السادات، أنظر، وليم زارتمان، المعارضة كدعامة للدولة ، في مجموعة مؤلفين ، المصدر نفسه ، ص 571 . وحول الأسباب التي دفعت الرئيس حسني مبارك للتمسك بالتعددية ، أنظر، روجروابن، التغيير الإجتماعي– الإقتصادي والتعبئة السياسية في مصر ، في مجموعة مؤلفين، ديمقراطية من دون ديمقراطيين ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1995، ص 240 .
(79) أحمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي، تحول مقيد وآفاق غائمة، مجلة المستقبل العربي ، العدد 175 ، كانون الثاني 1992 ، ص 15 .
(80) أحمد ثابت ، نفس المصدر السابق ، ص 16 .
(81) لمزيد من التفاصيل نحو خارطة القوى السياسية العربية ، أنظر ، شفيق السامرائي ، الأحزاب السياسية في العالم العربي، رصد وعرض ، مجلة المنار ، العدد 67 ، تموز ، 1990 .
(82) لمزيد من التفاصيل ، أنظر ، أحمد ثابت ، نفس المصدر السابق ، ص 16-17 .
(83) حول القيود والشروط التي وضعها قانون الأحزاب السياسية في مصر ، أنظر، محمد حلمي مراد ، تجربة التعددية الحزبية في مصر، مجموعة مؤلفين ، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، الطبعة الأولى 1989 ، ص 202-206 .
(84) أحمد ثابت ، نفس المصدر السابق ، ص 15 .
(85) حول صور المحاصرة الفعلية للأحزاب ، أنظر ، نفس المصدر السابق ، ص 206-209 .
(86) برهان غليون ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، آليات الإنتقال وصعوبات المشاركة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 135 ، 1990 ، ص 25-26 .
(87) لمزيد من التفاصيل ، أنظر، سعد الدين إبراهيم ، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، مجلة المستقبل العربي ، العدد 62 ، أبريل 1984، ص 93-119 . وأنظر، أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث، الرؤيا السوسيولوجية ، دار الثقافة للنر والتويع، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1985 ، ص 236 . وأنظر كذلك ، عبد الإله بلقزيز ، الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي ، العوائق والممكنات ، نفس المصدر السابق ، ص 142-144 .

(88) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 142 .
(89) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 218 .
(90) حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية والكيفية ، نفس المصدر السابق ، ص 693 .
(91) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 78 .
(92) سعد الدين إبراهيم وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي ، مرك دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية 1996 ، ص
(93) محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، نفس المصدر السابق ، ص 185 .
(94) محمد جابر الأنصاري ، نفس المصدر السابق ، ص 31 .
(95) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 290 .
(96) سعد الدين إبراهيم وآخرون ، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، الطبعة الثانية 1988 ، ص 184 .
(97) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 67 .
(98) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 78 .
(99) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 67 .
(100) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 145 .
(101) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 145 .
(102) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 151 .
(103) برهان غليون ، نفس المصدر السابق ، ص 110-111 .
(104) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 139 .
(105) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 139 .
(106) خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، دراسة بنائية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991 ، ص 341 .
(107) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 137 .
(108) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 137 .
(109) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 77 .
(110) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 79 .
(111) برهان غليون ، نفس المصدر السابق ، ص 115 .
(112) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة أولية في خصائص الديمقراطية، نفس المصدر السابق، ص 40-41 .
(113) علي خليفة الكواري ، نفس المصدر السابق ، ص 41 .
(114) محمد عابد الجابري ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، نفس المصدر السابق ، ص 195 .
(115) المصدر نفسه ، ص 194 .
(116) المصدر نفسه ، ص 195 .
(117) المصدر نفسه ، ص 195 .
(118) المصدر نفسه ، ص 196 .
(119) المصدر نفسه ، ص 196 .
(120) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 65 .
(121) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 284 .
(122) أماني قنديل ، الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني في العالم العربي ، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية ، القاهرة، 1992 ، ص 51 .
(123) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 287 .
(124) محمد عابد الجابري ، نفس المصدر السابق ، ص 185 .
(125) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 170 .
(126) حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية والكيفية ، مجموعة مؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1992 ، ص 697 .
(127) غسان سلامة ، حالة التعددية السياسية في المشرق العربي ، نفس المصدر السابق ، ص 148 .
(128) وليم زارتمان ، نفس المصدر السابق ، ص 558 .
(129) منى مكرم عبيد ، التجارب الحزبية المصرية ، نفس المصدر السابق ، ص 226 .
(130) حول أهمية عامل الشرعية في دفع النخب الحاكمة العربية نحو تبني التعددية، أنظر، أحمد ثابت، نفس المصدر السابق، ص 10 .

(131) لمزيد من التفاصيل عن أزمة الديمقراطية في الدول العربية ، أنظر، خالد الناصر ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1983 ، وأنظر كذلك ، جلال عبد الله معوض ، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي ، في مجموعة مؤلفين ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1984 .
(132) أحمد ثابت ، نفس المصدر السابق ، ص 30 .
(133) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 57 .
(134) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 66 .
(135) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 66 .
(136) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 66 .
(137) عبد الإله بلقزيز ، نفس المصدر السابق ، ص 150 .
(138) أحمد صقي الدجاني ، تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث ، ص 116 .
(139) علي الكنز ، من الإعجاب بالدولة إلى إكتشاف الممارسة الإجتماعية ، نفس المصدر السابق، ص 210 .
(140) المصدر نفسه ، ص 210 .
(141) المصدر نفسه ، ص 210 .
(142) المصدر نفسه ، ص 210 .
(143) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 220 .
(144) طارق البشري، الديمقراطية ونظام 23 يوليو، 1952-1970، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1987، ص 150.
(145) المصدر نفسه ، ص 150 .
(146) المصدر نفسه ، ص 150 .
(147) حول مفهوم النظام الأبوي ، أنظر، هشام ترابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، ترجمة محمود شريح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991 ، ص 87 .
(148) جلال عبد الله معوض ، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي ، في مجموعة مؤلفين،الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1983 ، ص 73 .
(149) كمال المنوفي ، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، في مجموعة مؤلفين، الثقافة والمثقف في الوطن العربي ، مرك دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1992 ، ص 175 .
(150) خلدون حسن النقيب ، نفس المصدر السابق ، ص 147 .
(151) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 82-83 .
(152) خلدون حسن النقيب ، نفس المصدر السابق ، ص 151 .
(153) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 83 .
(154) حول مصادر شرعية أنظمة الحكم في دول الخليج والجيرة العربية ، أنظر، سعد الدين إبراهيم ، نفس المصدر السابق ، ص 187 .
(155) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 152 .
(156) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 83 .
(157) خلدون حسن النقيب ، نفس المصدر السابق ، ص 152-153 .
(158) خلدون حسن النقيب ، نفس المصدر السابق ، ص 151 .
(159) خلدون حسن النقيب ، نفس المصدر السابق ، ص 150 .
(160) خلدون حسن النقيب ، نفس المصدر السابق ، ص 150 .
(161) خلدون حسن النقيب ، نفس المصدر السابق ، ص 149 .
(162) مسعود ضاهر، مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق ، 1994 ، ص278 .
(163) المصدر نفسه ، ص 277 .
(164) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 83 .
(165) حسين جميل ، حقوق الإنسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986 ، ص 80 .
(166) يحيى الجمل ، أنظمة الحكم في الوطن العربي ، نفس المصدر السابق ، ص 360 .
(167) كمال المنوفي ، نفس المصدر السابق ، ص 180 .
(168) كمال المنوفي ، نفس المصدر السابق ، ص 180 .
(169) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 64 .
(170) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 64 .
(171) كمال المنوفي ، نفس المصدر السابق ، ص 180 .
(172) كمال المنوفي ، نفس المصدر السابق ، ص 180 .

(173) كمال المنوفي ، نفس المصدر السابق ، ص 180 .
(174) كمال المنوفي ، نفس المصدر السابق ، ص 181 .
(175) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 285 .
(176) سعد الدين إبراهيم ، نفس المصدر السابق ، ص 195 .
(177) ثناء فؤاد عبد الله ، نفس المصدر السابق ، ص 81 .

المصادر

أولا : المصادر باللغة العربية

1- أحمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي، تحول مقيد وآفاق غائمة، مجلة المستقبل العربي، ع 175، ك2، 1992 .
2- أحمد زايد ، الدولة في العالم الثالث ، الرؤيا السوسيولوجية ، دار الثقافة للنشر والتويع ، القاهرة، الطبعة الأولى 1985 .
3- أماني قنديل ، الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني في العالم العربي ، مركز دراسات التنمية السياسة والدولية . القاهرة 1992 .
4- برهان غليون ، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات ، شركة الفجر للطباعة والنشر والتوزيع ، بلا مكان طبع ، بلا تأريخ .
5- برهان غليون ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، آليات الإنتقال وصعوبات المشاركة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 135 ، 1990 .
6- ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التطور الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط1، 1990 .
7- حسين جميل ، حقوق الإنسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986 .
8- خلدون حسن النقيب ، الدولة التسلطية في المشرق العربي ، دراسة بنائية مقارنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1991 .
9- خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1، 1987 .
10 - سعد الدين إبراهيم ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2، 1996 .
11 - سعد الدين إبراهيم ، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي ، منتدى الفكر العربي ، عمان، الطبعة الثانية 1988 .
12- سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 62 ، أبريل 1984 .
13- شفيق السامرائي ، الأحزاب السياسية في العالم العربي ، رصد وعرض ، مجلة المنار ، العدد 67 ، تموز 1990 .
14- صادق الأسود ، علم الإجتماع السياسي ، أسسه وأبعاده ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، 1991 .
15- طارق البشري ، الديمقراطية ونظام 23 يوليو ، 1952 – 1970 ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت 1987 .
16- عبد الله العروي ، مفهوم الدولة ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الطبعة الرابعة 1988 .
17- غسان سلامة ، نحو عقد إجتماعي عربي جديد ، بحث في الشرعية الدستورية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1987 .
18- كمال عبد اللطيف ، العرب والحداثة السياسية ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولى 1997 .
19- مجدي حماد ، العسكريون العرب وقضية الوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1987 .
20- مجموعة مؤلفين ، النزاعات الأهلية العربية، العوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ، 1997.
21- مجموعة مؤلفين ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ، 1984 .
22- مجموعة مؤلفين ، حول الخيار الديمقراطي ، دراسات نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1، 1994 .
23- مجموعة مؤلفين ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ، الطبعة الأولى 2000 .
24- مجموعة مؤلفين ، الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط1، 1989 .
25- مجموعة مؤلفين ، ديمقراطية من غير ديمقراطيين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى 1995 .
26- مجموعة مؤلفين ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1983 .

27- مجموعة مؤلفين ، الثقافة والمثقف في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1992 .
28- مجموعة مؤلفين ، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، الطبعة الأولى 1989 .
29- محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر ، دراسة تحليلية نقدية ، دار الطليعة ، بيروت، 1982 .
30- محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية ، مدخل إلى فهم الواقع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية 1995 .
31- محمد علي محمد ، أصول علم الإجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1980
32- مسعود ضاهر ، مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي ، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق ، ط1، 1994 .
33- موريس ديفرجيه ، سوسيولوجيا السياسة ، مبادئ أولى في علم السياسة ، ترجمة هشام ذياب ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق 1980 .
34- نزيه نصيف الأيوبي ، العرب ومشكلة الدولة ، دار الساقي ، بيروت ، الطبعة الأولى 1992 .
35- هشام شرابي ، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ، ترجمة محمود شريح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1991 .
36- هشام شرابي (محرر)، العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة (ندوة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1986 .
37- وضاح شرارة ، حول بعض مشكلات الدول في الثقافة والمجتمع العربيين ، دار الحداثة ، بيروت 1980 .
38- وضاح شرارة ، إستئناف البدء : محاولات في العلاقة بين الفلسفة والتأريخ ، دار الحداثة ، بيروت 1981 .

ثانيا : المصادر باللغة الإنكليزية

1-Dell Hichmmer and Levine Carlo, Comparative government and politics, NewYork: Dod Mead Comp.Inc,1980.
2- Gabriel A.Almond and Sidney Verb, The civic culture, political attitudes and democracy in five nation , Princeton Unyversity press,Princeton,Newjrsey,1963 .
3- Lucian W. Pye and Sidney Verba, political culture and political development, Princeton, Newjersey, Princeton University press, 1965 .
4- Lucian W. Pye,Aspects of political development, oston, Little brown and company, 1966.
5- Lucian W. Pye, Political, personality and nation – building,(N.W. NewHaven, 1962 .
6- Robert Dahl, Political oppositions in Western Democrcy (N.J. NewHaven, 1966) .
7- Walter A. Rosenbaum, Political culture, preager blishers, Newyork, 1975

%